



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة ، تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

أثر عدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز لسنة 2026

من إعداد الطالب:

سنيينة سيد احمد

تحت إشراف الأستاذة:

بن مولاي زينب

نوقشت و أجيّزت علنا بتاريخ: 2026/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عجيلة محمد	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيسا
بن مولاي زينب	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفا و مقررا
خييطي خضير	أستاذ محاضر أ	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة ، تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

أثر عدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز لسنة 2026

تحت إشراف الأستاذة:

بن مولاي زينب

من إعداد الطالب:

سنيينة سيد أحمد

:

نوقشت و أجيّزت علنا بتاريخ: 2026/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عجيلة محمد	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيسا
بن مولاي زينب	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفا و مقررا
خبيطي خضير	أستاذ محاضر أ	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بعد سنوات من الاجتهاد والسعي المتواصل
سنوات حملت في طياتها التعب والصبر التحديات
أقف اليوم على عتبة التخرج لأقدم ثمرة جهدي وما وصلت إليه بعد فضل الله وتوفيقه
فهذا الإنجاز لم يكن خطوة فردية
بل كان حصيلة دعم وحب ومساندة أشخاص كان لوجودهم أعظم الأثر في مسيرتي
إلى من منحوني القوة لأضل... أهدي هذا الإنجاز:

إلى والدي

الذي علمني معنى الثبات، والغرس الطيب، والسير في الطريق الصحيح

إلى كل من كان دعمه عزا لي، ورضاه طريقي نحو الفلاح

له كل الامتنان والفخر الذي يليق بمكانته في حياتي

وإلى والدتي

نبيع الحنان وقلب الدعاء الذي لم يغلق بابه يوما

إلى من كانت عيونها تلاحق خطواتي خوفا علي، وحنانها قنديلي في كل وجهة

يا أمان أيامي ويا هدايا الله في عمري

نجاحي هذا امتداد لدعائك، وقطف لثمار حبك، وهديّة متواضعة لقلبك الكبير

لها أهدي نجاحي وفخري

إلى إخوتي وأخواتي

سندي الذي لا يميل ورفاق عالمي الصغير، واليد الذي تمتد لي قبل أن أطلب

لقد كنتم دائما جزءا من قوتي، وسببا في أن أقف بثبات في أصعب الأيام

إلکم یا من كنتم نور أيامي، أقدم جزءا من فرحتي

وإلى كل ن وقف بجانبی وترك أثرا طيبا في قلبي أو عم خطوة من خطواتي، أو قال كلمة صنعت فرقا

لكم جميعا أمل المعاني الامتنان والدعاء

شكر وعرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه نيب"

سورة هود الآية 88

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليك معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

رواه الترميذي

واقترء بهذا الحديث الشريف أوجه شكري

إلى الأستاذة المشرفة : بن مولاي زينب

" التي غمرتني بكرمها ونصائحها وتوجيهاتها، وخاصة دعمها وتفهمها الكبيرين "

إلى كل أساتذتي الكرام في جامعة غارداية

إلى كل زملائي و زميلاتي

في قسم العلوم المالية والمحاسبة

إلى كل عمال وموظفي شركة توزيع الكهرباء و الاز -غرداية-

إلى كل من ساعدني وأعانني من قريب أو بعيد ولو

بكلمة، نصيحة، دعاء

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

والحكم عليها وإثرائها بآرائهم السديدة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير عدم الإفصاح المحاسبي على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية باعتبار أن الإفصاح المحاسبي يعد من أهم المبادئ التي تساهم في توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تساعد مختلف الأطراف على اتخاذ القرارات المناسبة. ما يعتبر الإفصاح وسيلة لتعزيز الثقة بين المؤسسة والمستثمرين والمتعاملين معها.

وقد تناولت الدراسة الجانب النظري المتعلق بمفهوم الإفصاح المحاسبي، أهميته وأنواعه، والأحداث اللاحقة إضافة إلى مفهوم القيمة السوقية والعوامل المؤثرة فيها، مع التركيز على أثر غياب أو ضعف الإفصاح المحاسبي على مصداقية القوائم المالية وصورة المؤسسة في السوق، قد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج أن الإفصاح عن الأحداث اللاحقة يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية ويزيد من موثوقيتها لدى مستخدمي القوائم المالية، كما يساعد المستثمرين والأطراف ذات العلاقة على اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشادة، كما ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية للمؤسسة

الكلمات المفتاحية: إفصاح المحاسبي، قيمة سوقية، مؤسسة اقتصادية، قوائم مالية، معلومات مالية، أحداث لاحقة، شفافية

Abstract: This study aims to examine the impact of non-disclosure in accounting on the market value of an economic institution. Accounting disclosure is considered one of the most important principles contributing to the provision of accurate and transparent financial information, which helps various stakeholders make informed decisions. Disclosure is a means of enhancing trust between the institution, its investors, and its clients. The study addresses the theoretical aspects related to the concept of accounting disclosure, its importance and types, and subsequent events. It also covers the concept of market value and the factors influencing it, focusing on the impact of the absence or weakness of accounting disclosure on the credibility of financial statements and the institution's market image.

Keywords: Accounting disclosure, market value, economic institution, financial statements, financial information, subsequent events, transparency

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرافان
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة عامة
20	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الأحداث اللاحقة القيمة السوقية
21	المبحث الأول: مدخل نظري للإفصاح المحاسبي عن الأحداث اللاحقة
21	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
30	المطلب الثاني: ماهية الأحداث اللاحقة
37	المطلب الثالث: ماهية القيمة السوقية
41	المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة
41	المطلب الأول: الدراسات السابقة
51	المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
55	الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية لتأثير عدم الإفصاح المحاسبي على القيمة السوقية لشركة سونلغاز - غرداية-
56	المبحث الأول: نبذة عن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز - غرداية-
56	المطلب الأول: نشأة (SADEG / SPA) وإجراءات الدمج
60	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG) والمديرية الجهوية والولائية
63	المطلب الثالث: تأسيس ومهام المديرية الولائية
71	المبحث الثاني: دراسة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ومعالجتها المحاسبية لشركة توزيع الكهرباء والغاز - غرداية-
71	المطلب الأول: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز
75	المطلب الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة بعد الاعتراف بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

82	الخاتمة
85	المراجع
89	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	يوضح نشاطات الشركة (SPA/SADEG)	59
2-2	الميزانية (أصول) بعد التعديل	75
3-2	الميزانية (خصوم) بعد التعديل	77
4-2	جدول التدفقات النقدية (طريقة المباشرة) لسنة 2022	78

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
60	الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG)	1-2
61	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز	2-2
62	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية لتوزيع الكهرباء والغاز	3-2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
89	الميزانية (أصول)	ملحق رقم 1
90	الميزانية (خصوم)	ملحق رقم 2
91	جدول تدفقات الخزينة	ملحق رقم 3

مقدمة

مقدمة

أ- توطئة:

تُعدّ المعلومات المالية والمحاسبية من أهم العوامل التي يعتمد عليها المستثمرون وأصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، حيث تساهم في تكوين صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المستقبلي. ومن بين المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة والإفصاح المالي مبدأ الشفافية، الذي يفرض على المؤسسات تقديم معلومات دقيقة وكاملة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، لما لها من أثر مباشر على مصداقية المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

وتتمثل الأحداث اللاحقة في الوقائع أو التطورات التي تحدث بعد تاريخ إعداد القوائم المالية وقبل نشرها والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للمؤسسة أو نتائج أعمالها. لذلك فإن عدم الإفصاح عن هذه الأحداث قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، وإعطاء صورة غير حقيقية عن الوضع المالي للمؤسسة، الأمر الذي ينعكس سلباً على قرارات المستثمرين وثقتهم في المؤسسة.

وفي ظل تزايد الاهتمام بأسواق المال وارتفاع متطلبات الحوكمة والشفافية، أصبحت القيمة السوقية للمؤسسة من أبرز المؤشرات التي تعكس مكانتها الاقتصادية ومدى ثقة المستثمرين بها. وتتأثر هذه القيمة بدرجة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المقدمة، حيث إن نقص الإفصاح أو إخفاء المعلومات الجوهرية قد يؤدي إلى اضطراب أسعار الأسهم وتراجع القيمة السوقية للمؤسسة نتيجة انخفاض ثقة المتعاملين في السوق.

الإشكالية:

وعلى ضوء ما استعرضناه سابقاً نتحدد إشكالية الدراسة في:

ـ إلى أي مدى يؤثر الإفصاح المحاسبي عن الأحداث اللاحقة على قيمة المؤسسة الاقتصادية؟

ب- الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن السؤال الرئيسي إستعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ـ كيف يؤثر المعيار المحاسبي "10" للأحداث اللاحقة على الإفصاح المحاسبي؟
- ـ كيف يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين قيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية؟
- ـ ما مدى تطبيق المعيار المحاسبي "10" في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

مقدمة

ت- فرضيات الدراسة:

استنادا إلى المعطيات المبدئية، تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي توجه مسار الدراسة وهي كالتالي:

- _ المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق المعايير المحاسبية الدولية تكون أكثر دقة وشفافية؛
- _ يعطي الإفصاح المحاسبي صورة صادقة عن القوائم المالية للمؤسسة (قيمة السوقية للمؤسسة تكون أكثر شفافية)؛
- _ المعايير المحاسبية الدولية متبناة من طرف الجزائر بشكل ضمني.

ث-مبررات اختيار الموضوع:

- لقد تم اختيار موضوع البحث لعدة أسباب أهمها:
- _ الرغبة والميل الشخصي لتناول مثل هذه المواضيع؛
 - _ ارتباط الموضوع بتخصص الدراسة؛
 - _ الأهمية العلمية للموضوع ذو التأثير المباشر على جودة المعلومات المالية؛
 - _ توضيح أهمية الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في الإفصاح المحاسبي؛
 - _ إثرا الجانب الأكاديمي والمكتبة العلمية بدراسة تربط بين المحاسبة والأسواق المالية.

ج- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- _ توضيح الإطار المفاهيمي للإفصاح الحاسبي والأحداث اللاحقة وفق المعيار المحاسبي الدولي "10"؛
- _ معرفة دور الإفصاح والشفافية وتأثيرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية؛
- _ معرفة أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم "01" على القوائم المالية مدى تطبيقه؛
- _ تبيان مدى أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قيمة المؤسسة.

مقدمة

ح- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- _ أهمية تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الجزائرية والاستفادة منه في تطوير الممارسات المحاسبية؛
- _ معرف مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها على محتوى القوائم المالية؛
- _ إبراز أهمية الأحداث اللاحقة ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية؛
- _ المساهمة في تعزيز الشفافية والمصداقية في القوائم والتقارير المالية.

خ- منهجية الدراسة:

لإجراء الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الجمع بين الجانب النظري الذي تناول الإطار المفاهيمي لكل من الإفصاح المحاسبي، الأحداث اللاحقة والقيمة السوقية للمؤسسة والجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء الغاز - غرداية - ، من أجل تقييم التزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، وتحليل أثر الأحداث اللاحقة على قيمة المؤسسة.

د- حدود الدراسة

- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في شركة توزيع الكهرباء والغاز بولاية غرداية

- الحدود الزمانية: امتدت الحدود الزمنية للدراسة المتعلقة بسنة 2022.

ذ- صعوبات البحث:

من المعروف أن كل باحث تواجهه صعوبات تجعله يعاني من تأخر أو نقص في إتمام الدراسة ومن

الصعوبات التي واجهتها:

- قلة المراجع التي تربط بين المتغيرين ببعضهما البعض؛
- محدودية الوصول إلى المعلومات المالية المفصلة داخل المؤسسة محل الدراسة

**الفصل الأول: الأدبيات النظرية
حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة
القيمة السوقية**

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الأحداث اللاحقة القيمة السوقية

تمهيد

يشكّل الإطار النظري للإفصاح المحاسبي والأحداث اللاحقة والقيمة السوقية للمؤسسة أساساً مهماً لفهم العلاقة بين المعلومات المالية وقرارات المستثمرين وأداء المؤسسات في الأسواق المالية. فالإفصاح المحاسبي يُعد وسيلة رئيسية لتوفير معلومات مالية وغير مالية تتسم بالشفافية والموثوقية، بما يساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. كما تبرز أهمية الأحداث اللاحقة باعتبارها الوقائع التي تحدث بعد تاريخ إعداد القوائم المالية وقبل نشرها، والتي قد يكون لها تأثير جوهري على نتائج الأعمال أو المركز المالي، مما يستوجب الإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية لضمان صدق المعلومات وملاءمتها. ومن جهة أخرى، تعكس القيمة السوقية للمؤسسة نظرة السوق إلى قدرتها على تحقيق الأرباح والنمو المستقبلي، وتتأثر بدرجة كبيرة بمستوى الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المقدمة للمستثمرين، حيث يؤدي الإفصاح الكافي عن الأحداث اللاحقة إلى تعزيز الثقة وتقليل عدم التأكد، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تقييم المؤسسة في السوق المالية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

المبحث الأول: مدخل نظري للإفصاح المحاسبي عن الاحداث اللاحقة

يعتبر موضوع الأحداث اللاحقة من المواضيع المهمة في المحاسبة، لأنه يتعلق بالأحداث التي تقع بعد إعداد القوائم المالية وقبل نشرها، وقد تؤثر هذه الأحداث على الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك يجب دراستها والإفصاح عنها بطريقة صحيحة. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم مدخل نظري حول الإفصاح المحاسبي للأحداث اللاحقة ولما له من تأثير على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو قيام المؤسسات بتقديم المعلومات المالية والمحاسبية بشكل واضح ودقيق في القوائم المالية ونتائج أعمالها. ويساعد الإفصاح المحاسبي مختلف المستخدمين، مثل المستثمرين والإدارة، على اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

✚ عرف على أنه: "أداة إتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية بما تحتويه من المعلومات بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات؛¹ هو: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكلمة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة؛²

✚ عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AAA بأنه: "عرض القوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم

1 طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 55.

2 محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

المالية والتقارير المالية، ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم"¹؛

كما عرف على أنه: "عملية اتصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة"².

وعليه يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي هو: "عملية اتصال وإظهار وعرض المعلومات المالية والمحاسبية، الكمية والوصفية، الخاصة بالوحدة الاقتصادية للمستخدمين الداخليين والخارجيين، من خلال القوائم المالية والملاحظات والجداول المكملة وفي الوقت المناسب، وبصورة واضحة وملائمة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة، بما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية السليمة.

ثانيا: خصائص الإفصاح المحاسبي

يمكن عرض بعض خصائص الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

- يمثل الإفصاح تقديم لبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما يكون مصدرها الأساسي نظام المعلومات المحاسبي وأخر معلومات غير كمية؛
- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات؛
- تعتبر المعلومات الغير كمية صعبة التقييم والقياس؛
- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل: (الموارد البشرية والمحاسبية والاجتماعية....)؛
- يوفر معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمؤسسات.¹

1 سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 178.

2 سمير محمد الشاهد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسب الدولية، اتحاد المصارف العربية، عمان، 2000، ص 20.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي و أساليبه

أولاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح من خلال ما يلي:

- ❖ **الإفصاح الكامل (الشامل):** يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم؛
- ❖ **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن؛
- ❖ **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد²؛
- ❖ **الإفصاح التثقيفي "الإعلامي":** يفترض هذا الإفصاح مستثمراً حقيقياً ذا دراية واطلاع واسعين ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ويتم هذا الإفصاح بالتعدد في مجالاته بالتركيز ليس فقط على المعلومات المحاسبية المالية، وإنما يشمل معلومات غير مالية كمية

1 رضا لامية، بحري سعيد، دور الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في تفعيل الإفصاح المحاسبي _ دراسة حالة مؤسسة "السلام الكترونيكس" _ مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند أولحاج، جامعة البويرة، 2018/2019، ص 4.

2 عمامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، -ISSN-2572-0066، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص 310-311.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

وصفية، وقد ظهر هذا الاتجاه بعد تأكيد "FASB" في إطاره لمفاهيمي على معيار منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والتأكيد على ملائمتها إلى جانب موثوقيتها؛¹

❖ **الإفصاح التفاضلي:** تفصح التسمية نفسها عن المضمون، حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على "التفاضل" أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو "التفاضل" ويعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً؛²

❖ **الإفصاح الوقائي أو التقليدي:** النظرة التقليدية للإفصاح هي تلك التي تركز على حماية المستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية وهو ما يمكن أن يطلق عليه الإفصاح الوقائي وتهدف المعلومات المقدمة وتهف المعلومات المقدمة في ظل هذا المفهوم إلى محاولة القضاء على أية أضرار قد تضر المستثمر العادي من جراء بعض الإجراءات والتعامل غير العادل؛ يتسق مع هذا المفهوم ضرورة تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة للمستثمر محدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكيد ومراعاة القدرة المحدودة للمستثمر في تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها.³

1 رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، مدخل النظرية المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 485.

2 نفس المرجع اعلاه، ص 477.

3 سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 190.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

ثانيا: أساليب الإفصاح المحاسبي

حتى لا تكون عملية الإفصاح المحاسبي منظمة غير عشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها:

- أ. إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين استخلاص المعلومات؛
- ب. الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة؛
- ت. الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائم المخزون السلعي...إلخ؛
- ث. المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة؛
- ج. تقرير المراجع: يعتبر من ضمن وسال الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح ع الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.¹

الفرع الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي و شروطه

أولاً: متطلبات الإفصاح المحاسبي

لتحقيق الإفصاح المحاسبي لابد من توفر عد شروط في القوائم المالية حيث سنعرضها كآآتي:

1. السياسات المحاسبية:

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة من بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يفسر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليه.²

1 زاوية رشيدة، بلعور سعيدة، دور الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في ضمان كفاءة الأسواق المالية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة غرداية، 2017، ص 104.

2 يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقاً لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبية الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 101.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

2. الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية:

يقصد بذلك الانتقال من مبدأ محاسبي مقبول عموماً إلى مبدأ محاسبي آخر مقبول عموماً أيضاً مثل: الانتقال من طريقة الاستهلاك وفق القسط الثابت إلى طريقة الاستهلاك وفق القسط المتناقص، وهذا يتوجب الإفصاح عن تأثير التغيير على الأرقام الخاصة بالفترة المحاسبية الجارية فقط، وقد يكون له أثر رجعي على الدورات السابقة.

القاعدة العامة هي الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية هي حساب الأثر المتراكم، لاستخدام الطريقة الجديدة على القوائم المالية في بداية الفترة أي بأثر رجعي، ويتم الإفصاح عن هذه التسوية في قائمة الدخل عن الفترة الحالية.¹

3. الإفصاح عن الصفقات مع اطراف مرتبطة بالمنشأة:

تظهر الصفقات مع اطراف مرتبطة "RELATED PARTY" عندما يكون لأحد الطرفين القدرة على التأثير بصورة جوهرية على سياسات الطرفين المشتركين في الصفقة. على المحاسب في تلك الصفقات تغليب الجهر الاقتصادي على الشكل القانوني وأن يقدم جوانب الإفصاح الكافية عنها.²

4. الأحداث اللاحقة:

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، غالباً ما تنتشر بعد انتهاء الفترة المالية بشهور وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم المالية أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.³

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 482.

² رضوان حلوة حنان، نفس المرجع، ص 485.

³ ابراهيم الجرزاوي، عامر الجنابي، أساسيات النظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 53.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

5. الإفصاح عن الاحتمالات الطارئة:

ألح المعيار المحاسبي الدولي "IAS 10" كلا من الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، ولقد عرف المعيار الاحتمالات الطارئة بأنها أوضاع أو حالات قائمة بتاريخ إعداد الميزانية العمومية، ولكن يتوقف تحديد أثرها المالي من مكاسب أو خسائر على أحداث مستقبلية قد تقع أو لا تقع، أي أنها أحداث محتملة وشروط تحققها بتحقق أو عدم تحقق واقعة أو أكثر غير مؤكد حدوثها مستقبلاً.

6. الإفصاح عن الارتباطات المالية:

يتم الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن الارتباطات المالية الكبيرة القيمة والجوهرية مثل: عقود التوريدات طويلة الأجل والامتيازات والضمانات المالية المقدمة لطرف خارجي، كما يتم الإفصاح أيضاً عن إعادة التفاوض حول العقود الحكومية الجوهرية أو بيع حسابات القبض (المدينون، أوراق القبض) بشرط الاسترداد، والإفصاح عن اتفاقات الشراء المختلفة، وعن عقود التغطية والتحوط.¹

7. الشكوك حول استمرار المنشأة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته، فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تقيد بعدم استمرار المشروع، أو كانت هناك شكوكا حول استمرار المشروع، فعندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.²

8. الشكوك حول استمرارية المنشأة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي

1 رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، النموذج المحاسبي المعاصر، ص 486.

2 أحمد الحي مرعي، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 2004، ص

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

حالة توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو كانت هناك شكوكا حول استمرار المشروع، فعندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.¹

ثانيا: مقومات الافصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنتشرة عل المقومات الرئيسية الآتية:

✚ **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة ل مستخدمي المعلومات لمحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

✚ **تحديد اغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، ه ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والافصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

✚ **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الافصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق المبادئ والاقتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، عل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

¹ أحمد الحي مرعي، المرجع نفسه، ص 78.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

✚ **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المحاسب المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.¹

المطلب الثاني: ماهية الاحداث اللاحقة

تعد الأحداث اللاحقة على أنها وقائع حدثت بعد تاريخ إعداد القوائم المالية وقبل تاريخ اتمامها أو نشرها. وقد تكون هذه الأحداث ذات تأثير مهم على الوضعية المالية للمؤسسة، مما يستوجب تعديل بعض المعلومات المحاسبية أو الإفصاح عنها في القوائم المالية. وتهدف معالجة الأحداث اللاحقة إلى ضمان تقديم معلومات مالية وموثوقة تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الأول: مفهوم الاحداث اللاحقة وفق المعيار المحاسبي 10

أولاً: مفهوم الاحداث اللاحقة

تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية في شهر مارس من سنة 1999 واعتبر نافذ المفعول ن جانفي 2000م، يتضمن ها المعيار الأحداث اللاحقة التي تحدث خلال الفترة اللاحقة لتاريخ التقرير وهي أحداث قد تستوجب التعديل وقد لا تستوجب التعديل وتتطلب الإفصاح في القوائم المالية حيث يمكن القول أن هذا المعيار يبين ضرورة تجسيد أي حدث يحدث خلال فترة إعداد التقارير المالية إذ يتعرض المعيار إلى التمييز بين الأحداث التي تقدم أدلة على عمليات أو بيانات كانت موجودة بتاريخ الميزانية وأحداث أخرى تقدم معلومات تتعلق بالفترة التي تلي تاريخ التقرير، حيث تختلف الإجراءات المتبعة في المصادقة على البيانات المالية بناء على الهيكلية الإدارية والمتطلبات القانونية والطرق التي اتبعت في إعداد وإتمام البيانات المالية.²

¹ عمامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 311-312.

² لجنة المعايير المحاسبية الدولية، المعيار المحاسبي الدولي العاشر (الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية)، مارس، 2009،

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الأحداث اللاحقة القيمة السوقية

قد تم تعريف الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أو المعيار الدولي "IAS 10" كما يلي:

عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية "IASB" الأحداث اللاحقة بموجب المعيار المحاسبي الدولي العاشر على أنها: "تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية"¹

الأحداث اللاحقة أو الأحداث التالية هي: تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية سواء كانت تلك الأحداث في صالح المنشأة أو في غير صالحها.²

وعليه يمكن القول بأن الأحداث اللاحقة هي: "الأحداث أو الوقائع، سواء كانت إيجابية أو سلبية، التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد أو إصدار القوائم المالية، والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة، مما يستوجب الإفصاح عنها أو تعديل القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية.

ثانياً: هدف ونطاق المعيار المحاسبي 10

أ. هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وصف ما يلي:

- __ متى يجب على المنشأة أن تعدل قوائمها المالية بالأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية؛
- __ الإفصاحات المطلوب عرضها حول تاريخ إقرار (إصدار) القوائم المالية وحول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛

1 عباس حميدي، آثار عدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، 2009، ص 3.

2 العمري محمد سفيان، أمجوح بلال، تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية في إطار المعيار المحاسبي الدولي العاشر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة تدقيق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2025/2024، ص 36.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الأحداث اللاحقة القيمة السوقية

__ عدم إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية إذا كانت الأحداث بع تاريخ الميزانية تشير إلى أن افتراض استمرارية المؤسسة لم يعد قائماً.¹

ب. نطاق المعيار:

يقدم المعيار المحاسبي الدولي رقم "10" إرشادات حول المحاسبة الإفصاح عن الأحداث التي تلي التقرير المالي، ولأغراض هذا المعيار يتم تصنيف هذه الأحداث إلى نوعين رئيسيين:

__ أحداث موجبة التعديل؛

__ أحداث غير موجبة التعديل.

ويمكن القول أن ها المعيار يبين ضرورة تجسيد أي حدث خلال فترة إعداد التقارير المالية، إذ يتعرض هذا المعيار إلى التمييز بين الأحداث التي تقدم أدلة على عمليات أو بيانات كانت موجودة بتاريخ الميزانية وأحداث أخرى تقدم معلومات تتعلق بالفترة التي تلي تاريخ التقرير.²

الفرع الثاني: أنواع الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

أولاً: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لموجبة وغير موجبة التعديل

1- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية موجبة التعديل:

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 القواعد التالية للتعامل مع الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تستوجب التعديل:

➤ يجب على المنشأة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالي لتاريخ

الميزانية التي تستوجب تعديل القوائم المالية؛

➤ ذكر المعيار المحاسبي أمثلة لأحداث اللاحق لتاريخ الميزانية تستوجب أن تعدل المنشأة

القيم المدرجة بالقوائم المالية أو أن تدرج بها عناصر لم تكن قد أدرجت:

1 رضا لامية، بحري سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

2 العمري محمد سفيان، أمجكوح بلال، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

أ. صدور حكم قضائي بعد تاريخ الميزانية يكشف عن وجود التزام على المؤسسة، وكان ها الالتزام قائما بالفعل ي تاريخ الميزانية. وعليه يجب على المؤسسة تعديل لمخصصات المثبتة لمقابلة هذا الالتزام المحتمل نظرا لأن الحكم القضائي يعتب دليلا إضافيا؛

ب. ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية تكشف ان قيمة أحد الأصول قد انخفضت قيمته عما كانت عليه في تاريخ الميزانية، أو أن قيمة خسارة الانخفاض السابق إثباتها لهذا الأصل تحتاج إلى تعديل، ومثال ذلك ما يلي:

- إفلاس أحدا العملاء بعد تاريخ الميزانية بشكل يؤكد أن هناك خسارة محقق بالفعل في تاريخ الميزانية في حساب العملاء وأن المنشأ في حاجة إلى تعديل القيم المدرجة لحساب العملاء؛

- بيع المخزون بعد تاريخ التقرير قد يوفر دليلا على صافي القيم البيعية لهذا المخزون في تاريخ الميزانية.

ت. التحديد الذي يتم بعد تاريخ الميزانية لتكلفة شراء الأصل أو المتحصلات من عملية بيع أصل تمت قبل تاريخ الميزانية؛

ث. التحديد الذي يتم بعد تاريخ الميزانية لمبالغ المشاركة في الأرباح أو مدفوعات المكافآت، وذلك إذا كان هناك التزام قانوني أو استدلاي على المنشأة لأداء تلك المدفوعات نتيجة لأحداث تمت قبل تاريخ الميزانية؛

ج. اكتشاف غش أو خطأ ويشير إلى أن القوائم المالية لم تكن سليمة.¹

2- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية غير موجبة التعديل:

هذا النوع من الأحداث لا يمثل وقائع حدثت خلال تاريخ الإقفال (تاريخ الميزانية) بل يمثل هذا النوع من الأحداث التي وقعت بعد تاريخ الإقفال، حيث يتوجب على المؤسسة أن لا تعدل مبالغ أقرت في القوائم المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية الغير موجبة التعديل.

1 جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

من أمثلة الأحداث الغير موجبة التعديل:

- انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات (التوظيفات) بين تاريخ الميزانية وتاريخ المصادقة على القوائم المالية للإصدار، فلا يعود الانخفاض في القيمة السوقية عادة إلى ظروف لاستثمار بتاريخ الميزانية بل يعكس ظروف نشأت في الفترة التالية، ولذلك لا تقوم المؤسسة بتعديل مبلغ الاستثمارات المقررة في القوائم، وبشكل مشابه لا تقوم بتحديث مبالغ الاستثمارات المفصح عنها بتاريخ الميزانية مع أن المؤسسة قد تحتاج إلى إعطاء إفصاح إضافي؛¹

- توزيع الأرباح المعتمدة من طرف الإدارة بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية تعتبر كأحداث لا تستوجب التعديل ولا تدرج كإلزام ويتم الإفصاح عنها في المتممات للقوائم المالي حسب معيار المحاسب عرض القوائم المالية؛
- اعتبارات استمرارية: تعد القوائم المالية على اعتبار استمرارية المنشأة إلا إذا كانت لدى الإدارة بعد تاريخ الميزانية بالصفية أو التوقف فلا يجوز إعداد القوائم المالية بناء على فرض الاستمرارية.

ـ وفي حالة ما حدث انخفاض كبير في نتائج التشغيل والمركز المالية للمنشأة بعد تاريخ الميزانية، هنا وجب دراسة ما إذا كان فرض الاستمرارية مازال ملائما أم لا وفي حالة عدم الملائمة فإن تأثير ذلك يكون خطيرا جدا حيث يتطلب هذا المعيار تعديلا جوهريا في اساس المحاسبة أكثر من مجرد تعديل المبالغ المثبتة وفقا لأساس المحاسبية المتبع؛

ـ وفي حالة ما لم يتم إعداد القوائم المالية طبقا لفرض الاستمرارية أو إذا كانت الإدارة على دراية بحالات عدم تأكد هامة تتعلق بأحداث قد تشير إلى وجود شك كبير في قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها والتي تتطلب الإفصاح عنها

1 لخضر علاوي، معايير المحاسبية الدولية IAS,IFRS ، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011، ص 384.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الأحداث اللاحقة القيمة السوقية

وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية (وقد تنشأ هذه الظروف بعد تاريخ الميزانية).¹

الفرع الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأحداث اللاحقة وفق المعيار المحاسبي "10"

بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تستوجب التعديل في القوائم المالية، حدد المعيار الدولي "10" الفصاح عن المعلومات التالية:

- تاريخ إصدار القوائم المالية والجهة التي قامت باعتمادها، وإذا كان للمالك أو غيرهم الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فيجب على المؤسسة أن تفصح عن هذه الحقيقة؛
 - إذا حصلت المؤسسة على معلومات بعد تاريخ الميزانية عن حالات كانت قائمة في تاريخ الميزانية فيجب عليها تحديث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الأحداث في ضوء المعلومات الجديدة؛
 - في بعض الحالات تحتاج المؤسسة إلى تحديث الإفصاحات بالقوائم المالية لتعكس المعلومات التي حصلت عليها بعد تاريخ الميزانية، حتى ولو لم تكن هذه الأحداث تؤثر على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية للمؤسسة.
- أما بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي لا تستوجب التعديل في القوائم المالية، فقد حدد المعيار الدولي "10" أنه إذا كانت تلك الأحداث جوهرية ويؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدم القوائم المالية على التقييم الصحيح، واتخاذ القرارات السليمة بنجاعة على هذه القوائم المالية فيجب على المؤسسة أن تفصح عن المعلومات التالية، لكل مجموعة هامة من تلك الأحداث:
- طبيعة الحدث؛

- تقدير الأثر المالي للحدث، وذكر عدم إمكان تقديره؛¹

1 صديقي سارة، تقييم معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية عميقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 5.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

ومن أمثلة الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي لا تستوجب التعديل القوائم المالية، وهي من الأهمية بحيث يؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدم القوائم المالية على التقييم الصحيح واتخاذ القرارات السليمة كما يلي:

- حدوث اندماج كبير بعد تاريخ الميزانية أو استبعاد احدى الشركات التابعة الهامة؛
- الإعلان عن خطة للتوقف عن جزء من النشاط أ استبعاد أصول أو سداد التزامات تتعلق بالتوقف عن مزاوله جزء من النشاط أو دخول في عقد ارتباط لبيع هذه الأصول أو سداد تلك الالتزامات؛
- شراء أو استبعاد أصول هامة أو مصادرة أصول هامة بواسطة الحكومة؛
- تدمير أحد المصانع الكبرى بالحريق بعد تاريخ الميزانية؛
- إعلان عن بدء في تنفيذ عملية إعادة هيكلة هامة؛
- المعاملات الهامة على الأسهم العادية والمعاملات المحتملة على الأسهم العادية بعد تاريخ الميزانية؛
- التغيرات الكبيرة غير العادية بعد اريخ الميزانية في أسعار الأصول أو أسعار الصرف؛
- التغيرات في معدلات الضرائب أو قوانين الضرائب التي تم تقريرها أو الإعلان عنها بعد تاريخ الميزانية، والتي لها تأثير هام على عبئ الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة أصول والتزامات؛
- الدخول في ارتباطات هامة أو التزامات محتملة مثل إصدار ضمانات هامة؛
- الشروع في رفع دعوى قضائية كبيرة بسبب أحداث تمت بعد تاريخ الميزانية.²

1 علي يوسف، دورة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، سوريا، 2009، ص 07.

2 علي يوسف، نفس المرجع، ص 8.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

المطلب الثالث: ماهية القيمة السوقية

تعرف القيمة السوقية بأنها القيمة التي يمكن أن يباع بها الأصل أو الشركة في السوق خلال فترة زمنية معينة وذلك وفقا لقوى العرض والطلب. وتعكس القيمة السوقية نظرة المستثمرين والمتعاملين في السوق إلى أداء المؤسسة ومستقبلها المالي.

الفرع الأول: تعريف القيمة السوقية:

- ✚ يرجع الأكاديميون الفضل في ظهور الفكر المالي إلى J.B.Williams في 1938 إذ بين " أن قيمة أي أصل اقتصادي تتحدد انطلاقا من قيمة جميع التدفقات المالية المقدر التي يطرحها الأصل" ليأخذ مفهوم القيمة بالمؤسسة بعدا جديدا مؤثرا على مفهوم قيمة المؤسسة بحد ذاتها، حيث فرض تغيير المفاهيم تغيير أدوات القياس وأساليب البحث، لتقدم النتائج إثراء علميا قيما من الجانب النظري و الواقعي في المجالات المالية والمحاسبة وحتى المراقبة والتدقيق المالي والمحاسبي.¹
- ✚ تعرف بأنها: "لك المبلغ النقدي العادل الذي خلص إليه خبير مختص، حيث أن ذلك المبلغ يحضى بالقبول العام لدى مختلف الأطراف المعنية بها عند كل مرحلة من طلب قياسها الي يعكس القيمة المعادلة لكافة موارد وإمكانيات المؤسسة المستغلة، في تنظيمها القائم، وذلك في ظل مفهوم استثمارية النشاط.²
- ✚ تعرف القيمة على أنها: " القيم الاقتصادية لمجموع الأصول التي تحوزها المؤسسة من أجل تحقيق هدف الاستثمارية ورسملة توزيع الأرباح".³

1 رمضان مريزق، تأثير نسب الربحية ونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسة المسعرة، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية محاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2014، ص 3.

2 هوارى سويسى، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التدبير، جامعة الجزائر، 2008، ص 37.

3 محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلي الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 184.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

نستخلص من التعاريف السابقة بأن القيمة السوقية هي: "القيمة الاقتصادية العادلة للأصول أو للمؤسسة والتي تحدد استنادا إلى قدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتحقيق الأرباح، وتمثل المبلغ المقبول بين الأطراف المختلفة في السوق وفق أسس موضوعية تعكس واقع المؤسسة واستمرارية نشاطها".

الفرع الثاني: محددات القيمة السوقية:

تتمثل محددات القيمة السوقية فيما يلي:

1. **المحددات الداخلية:** وسميت بالداخلية لأنها تتعلق بالبيئة الداخلي للمؤسسة حيث أنها تتأثر وتتأثر فيها، منها عدد العاملين و رأس المال.

❖ **عدد العاملين:** غالبا ما يكون عدد العاملين في المؤسسة على كمية إنتاجها، ومن ثم على قوتها ووضعها الاقتصادي بين المؤسسات الأخرى، وبالتالي في رغبة المستثمرين على شراء أسهمها، وأخيرا عوائد أسهمها تتأثر تبعا لذلك؛

❖ **رأس المال:** ويعد عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج لأي مشروع أو أي عمل استثماري وله أثر واضح على عوائد الأسهم.

2. **العوامل الخارجية:** وهي التي تأثر على أعمال المؤسسة، ليس للمؤسسة أي علاقة في حدوثها ومنها:

❖ **الموازنة العامة للدولة:** وتوضح الفائض أو العجز الكلي من خلال إجمالي الإيرادات الفعلية مطروح منها إجمالي المصروفات الفعلية للموازنة العامة، أي إن الموازن العام هي عبارة عن مبدأ التوازن الرقمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، لمدة محددة تقارب السنة. إن أهمية الموازنة العامة تتح من خلال مجالات مالية واقتصادية، حيث أن الأهمية المالية تتجلى بكنها تفصح عن حقيقة لوضع مالي، توضح ماهية نفقات الدولة والإيرادات التي ستغطي هذه النفقات، أما الأهمية الاقتصادي للموازنة فتتضح من خلال الموازنة العامة التي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

بها تستطيع الحكومة توجيه المتغيرات الاقتصادية والتأثير على الظروف الاقتصادية من كساد وتضخم وعجز في ميزان المدفوعات، وتوزيع الدخل وتحديد سعر الفائدة.¹

❖ **الناتج المحلي الإجمالي:** هو أحد طرق قياس حجم الاقتصاد وفقا لقيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال مدة زمنية معينة، وإن حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يؤثر سلبا وإيجابا على الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع حجم الناتج الكلي يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي وبذلك يزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج وزيادة في الاستهلاك. إن الارتفاع أو الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يكون بسبب سعر الفائدة التي تعد أحد الأدوات الهامة المستخدمة في التحكم في حجم الائتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي، ويعكس توجه السياسة النقدية في تشجيعها للاستثمار أو الحد منه ودورها في مجابهة التضخم.

❖ **سعر الفائدة:** ويعد سعر الفائدة بأنه المحرك الأساسي لتوظيف رأس المال وانتقاله بين الأسهم والسندات والبنوك وذلك باعتباره الفرصة البديلة للمستثمر، أذ أنه إذا كان سعر الفائدة مرتفعاً سيفضل المستثمر بأن يضع أمواله في البنك والحصول كل عام على سعر الفائدة المحدد له، أما إذا كان الاستثمار بهذه الأموال سيعود عليه بعائد أكبر من سعر الفائدة فسيفضل الاستثمار. وفي نفس الوقت فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى التقليل من عمليات الاقتراض وبالتالي خفض نسبة السيولة مما يؤدي إلى تقليل نسب التضخم وفي حالة انخفاض سعر الفائدة سيتجه المستثمرون للاقتراض لزيادة رأس المال والحصول على عائد أكبر من سعر الفائدة، أن سعر الفائدة يتفاوت بين الدول المختلفة بسبب اختلاف معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات.

1 عليش فطيمة، سامي رشيد، دراس تحليلية لتطور حجم التداول والقيم السوقية للأسهم في الاسواق المالية العربية (السعودية، مصر) خلال الفترة (2007-2016)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الخامس، العدد 10، جامعة المدية، سبتمبر 2018، ص 47.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

❖ **التضخم:** اختلف الاقتصاديون كثيرا في تحديد مفهوم التضخم، والتضخم بالمعنى الاقتصادي هو ضعف القوة الشرائية للعملة، وينشأ التضخم في أوقات الأزمات الاقتصادية عندما لا تكون هناك ثقة في قدرة الحكومات على معالجة العجز في ميزانياتها.¹

¹ عليش فطيمة، سالمى رشيد، نفس المرجع، ص 47-48.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات ذات الصلة بموضوع دراستنا، إضافة إلى ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة من أوجه التشابه والفجوة البحثية والقيمة المضافة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

أولاً: دراسات متعلقة بالإفصاح المحاسبي

1. منير بوعظم، محمد العربي غزي 2021

أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة

الدولي رقم 1

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالي وفقاً للنظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1.

وقد تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيهِ الوصف والتحليل، وذلك من خلال وصف أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية وفقاً لكل من النام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 والتحليل للوصول لأهم الفروقات وأسبابها بين المرجعيتين، وتمثلت فرضية الدراسة فيما يلي:

— توجد فجوة بين المعيار الحاسبي الدولي رقم 1 ومحتو النظام المحاسبي المالي في مجال متطلبات الإفصاح المحاسبي وأسس إعداد وعرض القوائم المالية.

ومن خلال الدراسة المقدمة تم التوصل إلى جملة من النتائج:

— يحرص مجلس المعايير المحاسبية الدولية على إصدار معايير محاسبية ذات جودة عالية

تخضع للقبول الدولي من خلال الإلمام بالمتغيرات المستمرة لبيئة الأعمال وإشراك أصحاب

المصالح كمجموعة الاستشارية المالية الأوروبية في عملية إعداد التقارير المالية لتتماشى

وأهداف الأسواق العالمية والتحلي بالشفافية والإجراءات القانونية اللازمة؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

__ خلقت الجهود المبذولة لتحقيق التوحيد المحاسبي عدة فروقات جديدة مع النظام المحاسبي المالي نتيجة للتعديلات والتحسينات المستمرة التي تطرأ على معايير المحاسبية الدولية، أهمها تعديل مفهوم الأهمية النسبية، لإضافة قائمة الدخل الشامل الآخر، إلغاء البنود غير العادية عند تحديد الدخل الشامل؛

__ النظام المحاسبي لم يوفر استناد قانوني كافي ودقيق لكيفية معالجة البنود القابلة للتصنيف لأكثر من نشاط في جدول سيولة الخزينة، الامر الذي ينعكس سلبا على عملية المقارنة بين القوائم، إلى جانب تباين المصطلحات المستخدم بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والنظام المحاسبي المالي كفارق الإقتناء بدل الشهر، حقوق الأقلية بدل الحقوق الغير مسيطر عليها، القيم الحقيقية بدل القيم العادلة.....إلخ.¹

2. عمارة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم 2018.

أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في التقليل من التحديات المعاصرة لنص الجودة في المعلومات المحاسبية، كذلك إبراز دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية، ولدراسة هذا الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على الجواب النظرية العلمية للإفصاح المحاسبي الذي جاء به النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها ودراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية وكيفية تحسينها للاستفادة منها.²

¹ منير بوعظم، محمد العربي غزي، أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعياري المحاسبة الدولي رقم 1، مجلة العلوم الإنساني والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، جامعة قسنطينة - عبد الحميد مهري، مارس 2021.

² عمارة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، جامعة تبسة، 2018.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

3. رضا لامية، بحري سعيد 2019/2018

دور الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في تفعيل الإفصاح المحاسبي دراسة حالة "مؤسسة السلام الإلكترونيس"

يكن هدف الدراسة تسليط الضوء على المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، ومعرفة أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 10 على محتوى القوائم المالية، وتمثلت الإشكالية الرئيسي للبحث في ما يلي:

__ ما مدى مساهمة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في تفعيل الإفصاح المحاسبي؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي فيما يتعل بعرض الإطار النظري والمفاهيمي للإفصاح المحاسبي والمعياريين الدوليين "01" و "10"، كما تم اعتماد أسلوب التحليل فيما يخص دور الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أما الجانب التطبيقي فتم اعتماد على أسلوب دراسة حالة مؤسسة السلام الإلكترونيس". وبعد معالج عاصر الدراس تم التوصل إلى مجموع من النتائج نذكر منها:

__ لا يتم معالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية كما نص المعيار الدولي "10" عل مستوى مؤسسة السلام الإلكترونيس؛

__ تلتزم المؤسسة بتصحيح الأخطاء المكتشف فقط في الفترة الممتدة من تاريخ الميزانية إلى غاية تاريخ المصادقة على القوائم المالية من طرف الجمعية العامة؛

__ التأثير سلبا على مستخدمي القوائم المالية نتيجة عدم الالتزام بالمعايير؛

__ تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية الموجهة للجهات الحكومية بالدرجة الأولى فلا تهتم بباقي المستخدمين.¹

1 رضا لامية، بحري سعيد، دور الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في تفعيل الإفصاح المحاسبي _ دراسة حالة مؤسسة "السلام الإلكترونيس" _ مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند أولحاج، جامعة البويرة، 2019/2018.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

ثانيا: دراسات متعلقة بالأحداث اللاحقة

1. العمري محمد سفيان، أمجكوح بلال 2025/2024

تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية في إطار المعيار المحاسبي الدولي العاشر

دراسة حال مديرية توزيع الكهرباء والغاز

تهدف الدراسة إلى توضيح الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن الاحداث اللاحقة وفق المعيار الولي "10"، كذا التعرف على القوائم المالية وإبرا تأثير هذه الأحداث عليها، كما تهدف إلى دراسة واقع تطبيق المعيار في الجزائر من خلال دراسة حال مديرية توزيع الكهرباء والغاز، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الجمع بين الجانب الري الذي تناول الإطار المفاهيمي للقوائم المالية والمعيار المحاسبي الدولي العاشر، والجانب التطبيقي من خلال دراسة حال مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالجلفة، بهدف تقييم مد التزامها بمتطلبات هذا المعيار وتحليل أثر الأحداث اللاحقة على القوائم المالية وقد خلصت الدرس إلى النتائج التالية:

- لا تزل البيئة المحاسبية الجزائرية في طور التحول نحو تطبيق فعال للمعايير الدولية، بما فيها المعيار الدولي رقم "10"؛
- أثبتت دراسة الحالة محدودية تطبيق المعالجة المحاسبية الدقيقة للأحداث اللاحقة رغم توفر بعض الوثائق المالي الشكلية؛
- عدم وضوح الفاصل الزمني بي الحدث وتاريخ إعداد القوائم المالية أدى في بعض الأحيان إلى عدم الاعتراف أو الافصاح عن بعض الأحداث المؤثرة؛
- غياب إجراءات رقابية واضح داخل المؤسسة المدروسة جعل تقييم الأحداث اللاحقة يعتمد على الاجتهاد المهني أكثر من الضوابط المحددة.¹

¹ العمري محمد سفيان، أمجكوح بلال، تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية في إطار المعيار المحاسبي الدولي

العاشر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة تدقيق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2025/2024.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

2. صديقي سارة، 2017

تقييم معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية (أراء عينة من محافظي حسابات ورقلة، الأغواط، الوادي، الجلفة)

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تطبيق معيار التدقيق الأحداث اللاحقة بالجزائر ومدى تأثير البيئة الجزائرية للتدقيق ومدى ملائمة هذا المعيار للواقع المهني بالجزائر، حيث اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، قصد وضع تصور شامل للموضوع، وذلك من خلال تحدد المشكل ودراسته بالاعتماد على مجموع من الفرضيات، وكذلك اختيار الوسيلة المناسبة لجمع البيانات تحليلها وتفسيرها، في حين تم الاعتماد على الاستبيان في دراسة حالة حيث تم توزيعه على مستوى كم من ولاية الأغواط، الوادي، ورقلة، الجلفة، و شملت عينة الدراسة خبراء محاسبين ومساعدتي خبراء ومحافتي حسابات، ومن خلال اختبار الفرضيات في الدراسة الميدانية تم التوصل إلى عد استنتاجات أهمها:

- ___ تطبيق إجراءات معيار التدقيق الجزائري للأحداث اللاحقة 560 من طرف المدققين وحيه بالقبول م طرف المهنيين؛
- ___ مساهم وانعكاس معيار التدقيق الجزائري 560 في تطوير بيئة التدقيق؛
- ___ مساهمة معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة في تحقيق التوافق الدولي؛
- ___ انعكاس التنظيم الداخلي لمكاتب التدقيق على فاعلية معيار التدقيق الأحداث اللاحقة.¹

1 صديقي سارة، تقييم معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

3. جنان عبد العباس 2017

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وأثرها على مدى حقيقة القوائم المالية - دراسة

ميدانية في الشركة الامة للصناعات النسيجية

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية على توزيع الأرباح وكذا الإفصاح عن تلك الأحداث في القوائم المالية استناداً إلى معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، وقد اعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما بالنسبة للجانب التطبيقي قد اعتمد على دراسة حالة للشركة العامة للصناعات النسيجية، وبعد الدراسة النظرية والعلمية التي قامت بها الباحثة قد توصلت إلى أبرز الاستنتاجات منها:

- _ تصنيف الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية إلى أحداث معدلة وأحداث غير معدلة للقوائم المالية؛
- _ على الرغم من قيام مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي بإصدار القاعد المحاسبية رقم (9)، الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحق لتاريخ الميزانية العمومية ولكن يلاحظ عدم تطبيقها من قبل الشركة؛
- _ بالرغم من وقوع الحرب قبل المصادقة على القوائم المالية للشركة من قبل ديوان الرقابة المالية مما يتطلب تعديلها بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وإن عدم بيان تأثير هذه الأحداث على القوائم المالية يؤدي إلى عدم إظهار الوضع المالي الحقيقي للشركة مما يترتب عليه توزيع الأرباح غير¹ حقيقية بشكل يؤدي إلى تآكل رأس مال الشركة.

¹ جنان عبد العباس، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وأثرها على مدى حقيقة القوائم المالية - دراسة ميدانية في الشركة الامة للصناعات النسيجية-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد السادس والعشرون، المعهد التقني، باب، قسم المحاسبة، العراق، د.س.ن.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولاً: دراسات متعلقة بالإفصاح المحاسبي

1. Khaldoon Al- Htaybat 2005

Financial Disclosure Practices: Theoretical Fondation, and an Empirical Investigation on Jordanian Printed and Internet

تهدف الدراسة إلى وضع إطار نظري لممارسة الإفصاح المحاسبي المالي كخطوة لسد الفجوة الخلفية النظرية لبحوث الإفصاح المالي، كما تناولت الدراسة مستوى الإفصاح المالي عبر الانترنت لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة مان للأوراق المالية، وعلاقته بممارسات الإفصاح المحاسبي المالي المطبوع وحجم الشركة.

وقد أجرت الدراسة تجريبية تقيس مدى ممارسات الإفصاح المالي لدى الشركات الأردنية قبل وبعد توسيع نطاق متطلبات الإفصاح، لإجمالي 51 شركة تصنيع أردنية مدرجة في البورصة في عامي 1997 و 2002 كما تبحث العلاقة بين مستويات الإفصاح المالي المطبوع وخصائص الشركة (الحجم، العمر، الربحية، نوع الصناعة، هيكل الملكية، حجم المدقق المالي)، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

- تحسن في تطبيق متطلبات الإفصاح الإلزامي من قبل شركات التصنيع الأردنية؛
- وجود ارتباط قوي بين ممارسات الإفصاح الطوي ومتطلبات الإفصاح الإلزامي الجديد؛
- وجد مستوى إيجابي لحجم الشركة من الإفصاح المالي عبر الأنترنت.¹

1. ¹ Khaldoon Al- Htaybat, **Financial Disclosure Practices: Theoretical Fondation, and an Empirical Investigation on Jordanian Printed and Internet**, Thesis Submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Faculty of law, Arts Social Sciences School of Management, University of Southampton, 2005.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

2. N.I.Abu- baker, ad N.M.Abdel karim 1997

Corporate Social Responsibility and Accountability As a Comprehensive Approach for Developing Reporting and Disclosure Practices in Jordan

استهدفت هذه الدراسة إجراء تقييم نظري ومفاهيمي للإطار الحالي الذي تستند عليه عملية الإقرار والإفصاح الماليين للشركات المساهمة العامة المحدودة الأردنية، لى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها البلد، وذلك من أجل بيان النواقص والعيوب في هذا الإطار واقتراح مدخل بديل قد يشكل أساساً أكثر ملائمة وكفاية للبيئة الأردنية. ومن أبرز ما يميز هذا المدخل أنه يركز على مفهومي المسؤولية الاجتماعية والمساهمة الواسعة للشركات المساهمة العامة. اما الجانب الميداني من الدراسة قد اشتمل على اجراء مسح استطلاع آراء وتصورات عينة من الفئات المنية بمهنة المحاسبة في الأردن حول:

- __ مفهومي المسؤولية الاجتماعية والمساهمة للشركات؛
- __ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- __ امكانية الزام الشركات بالإفصاح عن هذه المعلومات من خلال التشريعات القانونية والمهنية؛
- __ محددات تطبيق هذا النوع من الافصاح على الشركات الأردنية.

أظهرت نتائج المسح الميداني أن الأغلبية الساحقة من عينة الدراسة تؤيد فكرة وجوب قيام الشركات الأردنية بالإقرار والافصاح الاجتماعي، مع اعتقاد الأفراد الذين شملتهم العينة بضرورة وجود تشريعات قانونية ومهنية تلزم هذه الشركات بالإقرار والإفصاح عن هذا النوع من المعلومات، كما تشير نتائج الدراسة إلى تقبل المشمولين بالمسح لفكرة تعميم مسؤولية الشركات لتشمل المجتمع بأسره وليس فقط فئة المستثمرين كما هو الوضع السائد حالياً، وأخيراً يرى اغلبية أفراد العينة أنه من حق فئات متعددة أخرى في المجتمع اضافة إلى فئة المستثمرين كالدوائر الحكومية المختصة وموظفي الشركات نفسها.¹

¹ N.I.Abu- baker, ad N.M.Abdel karim, **Corporate Social Responsibility and Accountability As a Comprehensive Approach for Developing Reporting and Disclosure Practices in Jordan**, Assistant Professors of Accounting, An-najah Naional University, Nabuls, Palesine, 10/12/1997.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الأحداث اللاحقة القيمة السوقية

ثانيا: دراسات متعلقة بالأحداث اللاحقة

1. Mlgorzata Szulc, Pawel Zienik 2020

The disclosure of events after the reporting period, The example of listed compnies from selected European countries

تهدف هذه المقالة إلى تقديم دراسة عليية حول الإفصاح عن الأحداث اللاحقة للميزانية العمومية التي تلي فترة الشراء في التقارير المالية لمجموعة شركات مدرجة في بورصات مختارة في دول اوروبية، كما تعرض هذه المقالة نتائج بحث تجريبي قائم لى بيانات مالية أعدتها شركات مدرجة مؤشرات البورصة في كل من ألمانيا والبرتغال، الدنمارك والمجر وبولندا ، وبغية اختبار الفرضيات والإجابة عن التساؤلات المطروحة تم اختيار عينة دراسة شملت 110 شركة وتم ليهم إجراء محتوى للنسخ الكاملة من البيانات المالية الفردية، حيث أظهرت نتائج البحث للشركات المدرجة في البورصات المختارة ما يلي:

- إن غالبية الشركات المدرجة تمتثل لمعايير التقارير المالية الدولية فيما يتعلق بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تلي فترة إعدادا التقارير؛
- عدد الافصاحات للشركات المدرجة في بورصة وارسو أعلى من الشركات المدرجة في بورصات أوروبا الغربية.¹

¹ Mlgorzata Szulc, Pawel Zienik, **The disclosure of events after the reporting period, The example of listed compnies from selected European countries**, Theoretical Accounting, Association of Accountants , nr 109, Cracow University of Economics, Poland.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

2. Kayed Abdllah Mahmoud AL-attar And ethor 2016

The Impact of the Events Subsequent to the Date of the Balance Sheet on Position and Actios of the Independent External Auditor.

تهدف هذه الدراسة إلى تديد الاحداث اللاحقة لتاريخ لميزانية وتأثيرها على النتائج المعروضة في البيانات المالية، ما تهدف إلى تحديد الإجراءات المطلوبة والتي يجب لى المدقق الخارجي المستقل اخادها للكشف على تأثيرها على البيانات المالية وتقييمه وإظهاره، وذلك لضمان الدقة، وللإجابة على التساؤل المطروح والتحقق من الفرضيات تم اتماد المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات، تم اتماد الطريقة الوصفية من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالأحداث اللاحقة والطريقة التحليلية من خلال استبيان صممه الباحثون، وقد تضمن ها الاستبيان 10 أبعاد شملت متغيرات البحث (مستقلة، وسيطية، تابعة)، تم توزيعه على مجتمع الدراسة المتمثل في حاملي المؤهلات العلمية والأكاديمية وقد بلغت عينة الدراسة 80 عينة، وعليه أظهرت نتائج البحث ما يلي:

- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية لها أهمية بالغة من حيث تأثيرها على نتائج المعاملات والوضع المالي؛
- تقوم الماهد والهيئات المهنية المخولة بإصدار المعايير في مختلف دول العالم وخاصة تلك التي لديها اهتمام متطور بموضوع الأحداث اللاحقة وتأثيرها على نتائج المعاملات والوع المالي؛
- اكتشاف عدم تطبيق إجراءات التدقيق المقبولة عموماً أثناء إجراء عمليات التدقيق الميداني؛
- وجود تأثير ذات دلالة احصائية بين المتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة.¹

¹ Kayed Abdllah Mahmoud AL-attar And ethor, **The Impact of the Events Subsequent to the Date of the Balance Sheet on Position and Actios of the Independent External Auditor**, Reserch Joral of Finance and ccounting, vol 7, no,2, Isra niversity, Amman – Jordan, 2016.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الفرع الأول: التعقيب على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة والتي تعد من ركائز البحث العلمي التي تساعد الباحث في طريقة البحث عن منهجية العمل لموضوع الدراسة والاطلاع على نتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة لتحقيق التكامل، ومعرفة الأدوات المستخدمة، والقطاعات التي تناولتها الدراسات السابقة، ولتحقيق اكبر قدر من الاستفادة، فقد قمنا بتقسيم أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة.

❖ من حيث المتغيرات: اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الموضوع في المتغير المستقل " الإفصاح المحاسبي " مثل دراسة (سعيد عبد الحليم، 2015/2014)، (رضا لامية، بحري سعيد 2019/2018)، (عامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم 2018)، (زاوية رشيدة، بلعور سعيدة 2017).

❖ ومن الدراسات ما تناولت القيمة السوقية كمتغير تابع، حيث تتشابه جزئيا مع هذه الدراسة مثل دراسة (هوارى سويسى 2008)، (محمد بوشوشة 2016)، (عليش فطيمة، سالمى رشيد، 2018)،

و في هذا المجال تتفق اغراض الدراسة واهداف الدراسة جزئيا مع هذه الدراسات.

❖ من حيث المنهج المستخدم: تشترك هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في انها تستخدم المنهج الوصفي التحليلي.

❖ من حيث أداة الدراسة: تشترك هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في انها تستخدم دراسة حالة كأداة لجمع البيانات.

- من حيث نتائج الدراسة: اتفقت هذه الدراسة مع كافة الدراسات السابقة التي تؤكد على الإفصاح المحاسبي عن الأحداث اللاحقة يعد من العوامل الأساسية التي تعزز جودة المعلومات المالية ورفع مستوى الشفافية داخل المؤسسة؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الاحداث اللاحقة القيمة السوقية

الفرع الثاني: القيمة المضافة للبحث

يمكن لمباحث تحديد الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الوطنية، وأهم الجوانب الإضافية التي سوف نتناولها في دراستنا وهي:

- نري أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الأبعاد وفي تركيزنا على المتغير المستقل الإفصاح المحاسبي، ونحاول أن نقيس درجة تأثيره للأحداث اللاحقة على المتغير التابع وهو القيمة السوقية في البلدية بنورة .
- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الدراسة الحالية، من خلال التعرف على الأدوات المستخدمة وطرق عملية مع المعلومات ومعالجة البيانات، كذلك أفادت بالمراجع الأصلية لمجال الدراسة؛
- بناء أداة الدراسة الحالية (دراسة حالة)؛
- التأكد من أن هذه الدراسة لا تمثل تكرارا لأي من الدراسات السابقة؛
- تفسير نتائج الدراسة الحالية؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الإفصاح عن الأحداث اللاحقة القيمة السوقية

خلاصة الفصل:

ختاماً، يتضح من خلال هذا الفصل أن الإفصاح المحاسبي عن الأحداث اللاحقة يعد من المواضيع المهمة في الفكر المحاسبي لما له من دور أساسي في تعزيز جودة المعلومات المالية ورفع درجة المصداقية والشفافية في القوائم المالية. كما أن هذه الأحداث تؤثر بصورة مباشرة على القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يستوجب وضع معايير وقواعد تنظم كيفية معالجتها والإفصاح عنها بما يضمن تقديم صورة صادقة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية لتأثير عدم الإفصاح
المحاسبي على القيمة السوقية لشركة سونلغاز –
غرداية-

تمهيد :

بعدما تم التطرق في الفصل السابق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة الإفصاح المحاسبي والأحداث اللاحقة، القيمة السوقية، يأتي هذا الفصل لإسقاط ما تمت دراسته نظريا على الجانب التطبيقي، حيث سنتطرق فيه إلى عرض نبذة عن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بولاية غرداية، ثم دراسة حالة إفصاح المحاسبي داخل المؤسسة عن الأحداث اللاحقة وكيف يتم معالجته وتسجيلها محاسبيا ومدى تأثيره على قيمة المؤسسة.

المبحث الأول: نبذة عن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز -غرداية-

تعتبر شركة سونلغاز الشركة الوطنية الوحيدة في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، على المستوى الوطني، بدون منازع، حيث أنها تتكون من ثلاث (03) فروع: فرع إنتاج، فرع نقل فرع توزيع، لكل فرع مديريات ثانوية، تابعة له، فبالنسبة لفرع التوزيع، يحتوي على عدة مديريات، موزعة على مستوى التراب الوطني.

المطلب الأول: نشأة (SADEG / SPA) وإجراءات الدمج

الفرع الاول :تأسيس مجمع سونلغاز بالجزائر

بناءً على المرسوم التنفيذي، رقم 6959 المؤرخ في يوم 26 جويلية 1969م الصادر، في الجريدة الرسمية الذي حدد مهمة، تتمثل في الاندماج، بطريقة منسجمة، في سياسة الطاقة الداخلية للبلد، إن احتكار إنتاج، ونقل، وتوزيع، واستيراد، وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز، قد عزز من مكانة الشركة، كما أن إحتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل التراب الوطني، لجميع أصناف الزبائن تطلب منها إنجاز، وتسيير قنوات النقل، وتوزيع الكهرباء والغاز على المستوى التراب الوطني.

وبناء على الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة، قامت الشركة في سنة 1973م بإعادة تشكيل البنية التحتية لقواعدها ومركباتها، لتقفز الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، من 624 ميغاواط، إلى 1200ميغاواط سنة 1974م، بفضل المراكز الحرارية المتواجدة في كل من عنابة، وهران، بالإضافة إلى المولدات الغازية المتواجدة في الجزائر، أرزيو، حاسي مسعود، تقرت، مستعملة بذلك خطوطا لنقل، ما يزيد طولها عن 850 كلم للضغط المتوسط، والمنخفض.

:في سنة 1978، طورت المؤسسة خدماتها، لتحقيق أهداف المخطط الوطني، المتعلق بإعداد تهيئة الكهرباء، بغية تلبية الحاجيات، حوالي 1200000 مشترك واستحدثت خطوطا جديدة، لتغطية الطلب المتزايد.

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (SDC)

تم إنشاء (SDC) بموجب المرسوم الرئاسي، رقم 39 الصادر في 02 فيفري 2003، برأس مال اجتماعي

قدره مائة وخمسون مليار دينار جزائري (150.000.000,00 دج)، جاء في عقد تأسيسها، في المادة الأولى، الشكل القانوني للشركة، إذ تأسس طبقاً لأحكام 1 الأمر 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم للقانون تجاري، وأحكام القانون 01-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422 الموافق ل 5 فيفري 2002، أما المادة الثانية تطرقت إلى موضوع الشركة والمتمثل في:

1- استغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز، الواقعة في المنطقة الممونة الخاصة بها.

2- تطوير الشبكة للتمكين من ربط الزبائن الراغبين في ذلك؛

3- فعالية وأمن الشبكة؛

4- التوازن بين العرض والطلب؛

5- نوعية الخدمة؛

6- احترام التنظيمات التقنية، وقواعد حفظ الصحة والأمن، وحماية البيئة؛

7- تسويق الكهرباء والغاز.

أما المادة الثالثة من عقد التأسيس ، تطرقت إلى التسمية الاجتماعية ، والمتمثلة في (سونلغاز توزيع الوسط) باختصار (Sonelgaz Distribution Centre) « SDC » En Abrégé (اللاتينية بالأحرف) سي.دي.أس

حيث نص القانون على ضرورة أن يذكر في جميع العقود ووثائق الشركة الموجهة للغير لاسيما الرسائل، والفواتير، والإعلانات، والمنشورات المختلفة، التسميات الاجتماعية مسبوقة، أو متبوعة مباشرة، وبوضوح بكلمات " شركة ذات أسهم، أو بالأحرف الأولى "ش.ذ.أ" ،مع ذكر مبلغ رأس مالها الاجتماعي ومكان ورقم تسجيل الشركة بالمركز الوطني للسجل التجاري، يقع مقرها الاجتماعي، وفقاً للمادة الرابعة في ولاية البليدة ،شارع محمد بوضياف، وحددت مدة حياة الشركة ب 99 عاماً، ابتداء من تاريخ قيدها في السجل التجاري .

ملاحظة انطلاقاً من بداية عام 2021 ستمر الشركة، بمرحلة انتقالية في هيكلها التنظيمي لغاية تطبيق الهيكل التنظيمي الجديد بداية من عام 2022 لذا جميع المديريات التابعة لـ (SDC) تتحول الى (RDC) كمرحلة أولية الى غاية الانطلاق الجديد.

الفرع الثالث: دمج شركة توزيع الكهرباء للجزائر (S D A) مع شركة توزيع الوسط (S D C)

بناء على محضر اجتماع الجمعية العامة الغير العادية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للجزائر، باختصار "أس.دي.أ." (SDA/SPA)، المنعقد في بتاريخ 16 جويلية 2019، والمتضمن لاسيما في اللائحة (1) المصادقة على اتفاق بالامتصاص من طرف الشركة الجزائرية للتوزيع الكهرباء والغاز، باختصار "أس.دي.سي" (SDC /SPA) ، وبناء كذلك على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة الجزائرية للتوزيع الكهرباء والغاز " (SDC /SPA) المنعقد بتاريخ 18 جويلية 2019 والمتضمن لاسيما في لائحة (01) و(02) المصادقة على اتفاق إدماج بالامتصاص لشركة.

توزيع الكهرباء والغاز للجزائر (SDA /SPA) من طرف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز "أس.دي.سي" (SDC/SPA) عن طريق الامتصاص .

وبناءً على المراسلة رقم 2432 المؤرخة في 07 أوت 2019 الصادرة عن المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات أسهم المسماة (SDC/SPA) و (SDA/SPA) ، والمتعلقة بالدمج عن طريق الامتصاص مع تغيير تسميتها، وبتاريخ الثامن عشر جويلية ألفين وتسعة عشر، على الساعة الثامنة صباحا عقدت الجمعية العامة، الغير العادية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، بمقر الشركة الكائن بعمارة 500 مكتب الطريق الوطني رقم 38، جسر قسنطينة الجزائر، تم تفويض مجلس الإدارة بتنفيذ الدمج بين (SDA/ SPA) وكذلك، (SDC/SPA)، مع تغيير الاسم إلى الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، (SADEG / SPA) برأس مال قدره أربعة وستون مليار دينار جزائري (64.000.000.000.00) دج .

الفرع الرابع: نشاط شركة (SAP/SADEG)

وفقا للمعلومات المستخرجة من السجل التجاري لشركة في 2019/11/28 تحت رقم 06 بـ

16/00-0805455 يتمثل نشاطها فيما يلي:

جدول رقم(2-1) يوضح نشاطات الشركة (SPA/SADEG)

رموز النشاط	الأنشطة الممارسة
102204	نقل للغاز الطبيعي
109221	مؤسسة الدراسات وإنجاز المنشآت الكهربائية و الغازية

تركيب وتصلح التجهيزات الكهربائية و الكترونية المهنية	613116
تركيب وتصلح كل التجهيزات و المنشآت التي تشتغل بالغاز	613216
إنتاج و توزيع ونقل الكهرباء	102203
توزيع عمومي للغاز	102206

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

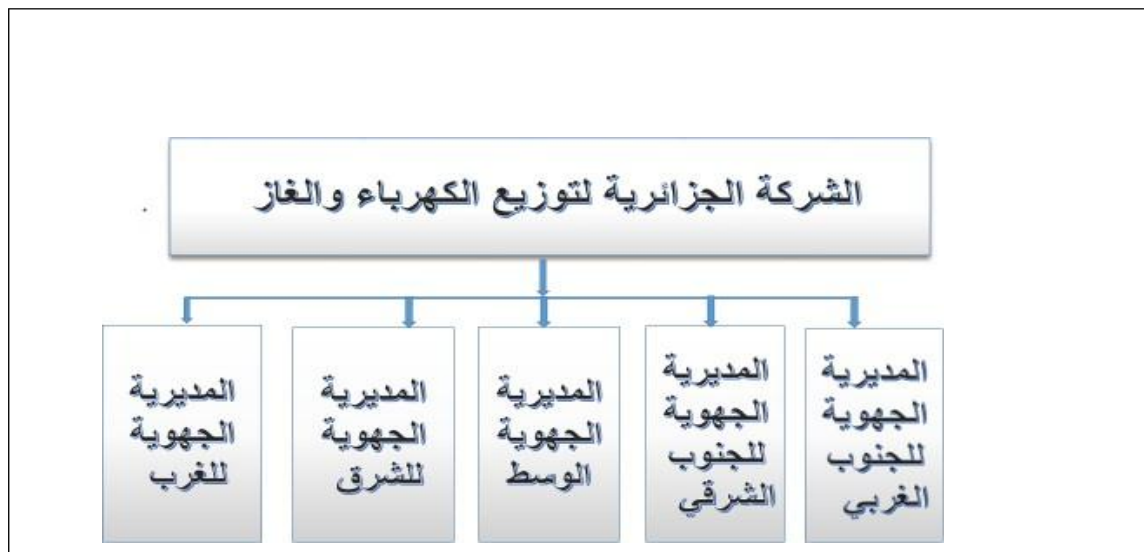
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG) والمديرية الجهوية والولائية

يعتبر الهيكل التنظيمي في أي مؤسسة أداة رقابية وتنظيمية، عن أي نشاط تقوم به، سواء في إيجاد أفضل الهياكل التنظيمية، في تقسيم الطاقة البشرية، وتحديد العدد الحقيقي لهم، إذ يعتبر التحكم في العنصر البشري من حيث العدد والكفاءة أحد أهم الركائز المعول بها للتحكم في العائد والتكلفة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لشركة (SADEG) بعد الدمج

حسب النقسم الجديد للهيكل التنظيمي لشركة (SADEG) الذي سيدخل حيز التنفيذ فعليا في جانفي 2022، يتكون من خمس مديريات جهوية، وفق ما هو مبين في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

تتفرع الشركة الجزائرية للتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG) الى خمس مديريات جهوية وهي كالتالي:

✓ المديرية الجهوية للوسط: مقرها في البليدة؛

✓ المديرية الجهوية للشرق: مقرها في قسنطينة؛

✓ المديرية الجهوية للغرب: مقرها في وهران؛

✓ المديرية الجهوية للجنوب الشرقي: مقرها في ورقلة؛

✓ المديرية الجهوية للجنوب الغربي: مقرها في بشار.

غير أن الهيكل التنظيمي الجديد كما اشرنا له سابقا سيدخل حيز التنفيذ، انطلاقا من

2022/01/02، كما أن الشركة وضعت مخطط استراتيجية استشرافي، يمتد الى غاية سنة 2035

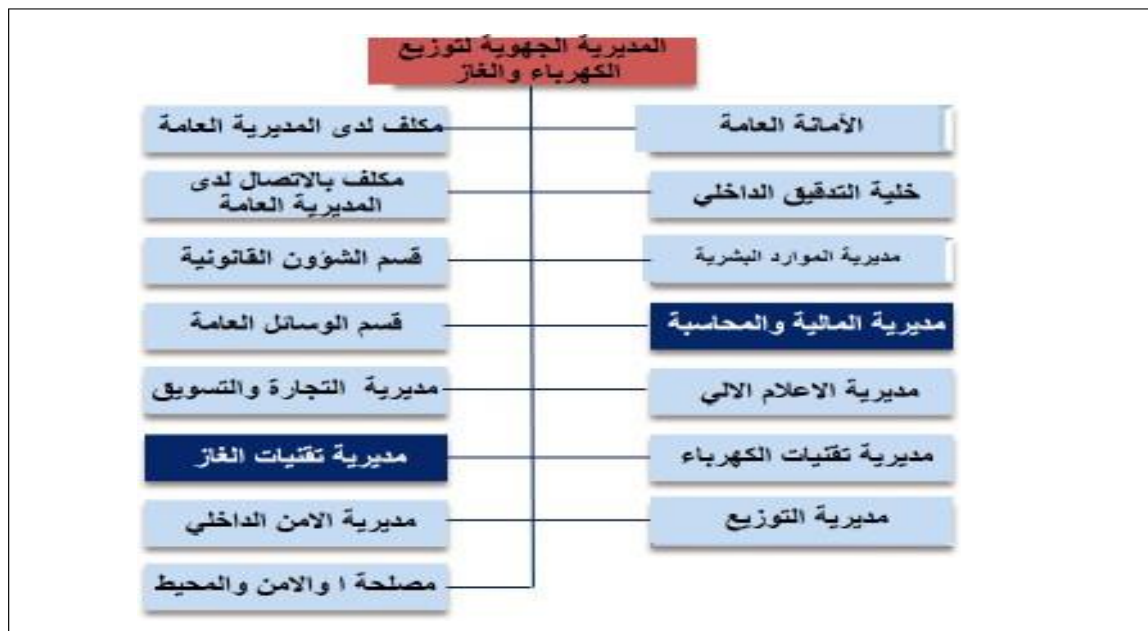
لتحقيق الأهداف التالية: معالجة العجز، وضمان استمرارية الشركة، بالإضافة إلى تأمين المواقع

الاستراتيجية، والتحرك نحو الاحترافية، وضمان جودة أفضل

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية

تتكون المديرية الجهوية من عدة مديريات، وأقسام، ومصالح، حسب التخصص وفق ما هو مبين في الهيكل

التنظيمي التالي: الشكل رقم (2-2) الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمديريات الولائية

تتتمي المديريات الولائية إلى إحدى المديريات الجهوية الخمسة، المتواجدة على المستوى الوطني، حسب القرب، وحسب موقع الولاية، كجزء من إعادة تنظيم إدارة التوزيع، ووفقاً للقرار، المتعلق بإنشاء مجموعة العمل المسؤولة عن إعداد مقترحات إعادة التنظيم هذه، اجتمعت الأخيرة في جلسة العمل الأولى في الفترة من 05-11-2020 و 08-12-2020، لتقديم أهم المقترحات في هذا الجانب ، تأتي هذه المقترحات بالإضافة إلى الاجتماع المنعقد في يناير 2019، والذي جمع مديري التوزيع ورؤساء مختلف الدوائر المعنية، إن الدافع وراء قرار إعادة تنظيم الإدارة الولائية للتوزيع يتمثل فيما يلي:

✚ إيجاد الحلول لمختلف الاختلالات التي لوحظت في الهيكل السابق؛

✚ تلبية المتطلبات الجديدة من حيث دعم التنمية الاجتماعية، بالإضافة التكيف مع التقسيم الإداري الجديد؛

تتكون المديرية من عدة أقسام ومصالح، بالإضافة إلى الإطارات الملحقة مباشرة للمدير، حسب النشاط، وفق ما هو مبين في الهيكل التنظيمي التالي

الشكل رقم (2-3) الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية لتوزيع الكهرباء والغاز



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

المطلب الثالث: تأسيس ومهام المديريات الولائية

تأسست المديريات الولائية للتوزيع بمقتضى القرار، رقم 478، المعد من طرف المديرية العامة، المؤرخ في 16 ماي 2005م، والمتضمن إنشاء مديريات جهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز التابعة لفروع التوزيع الخاصة بـ (شركة توزيع الجزائر (S.D.A)، شركة توزيع الوسط (S.D.C)، شركة توزيع الغرب (S.D.O)، شركة توزيع الشرق (S.D.E)، التي تأسست بمقتضى القرار، رقم 463، المؤرخ في 27 جوان 2004، إن شركة توزيع الوسط (S.D.C) سابقا احتوت على المديريات التالية: (البلدية، تيزي وزو، المدية، الأغواط، ورقلة، الجلفة، تمنراست، الوادي، بسكرة، إيليزي، غرداية)

وتتكون كل مديرية من :

- امانة المديرية: تتكون امانة المديرية من سكرتيرة المدير بالإضافة إلى أعوان التابعين للأمانة؛
- المصالح التقنية للكهرباء: تتوزع المصالح التقنية للكهرباء على مستوى تراب الولاية، وظيفتها التدخل المباشر في حالة عطب في شبكة الكهرباء؛
- المصالح التقنية للغاز: تتوزع المصالح التقنية للغاز على مستوى تراب الولاية، وظيفتها التدخل المباشر في حالة

__ عطب في شبكة الغاز؛

__ قسم تقنيات الكهرباء؛

__ قسم تقنيات الغاز؛

__ مصلحة الشؤون القانونية؛

__ إطار مكلف بالأمن والمحيط؛

__ قسم العلاقات التجارية؛

__ قسم الدراسات وأشغال الكهرباء والغاز؛

__ قسم تخطيط الكهرباء والغاز؛

__ قسم استغلال أنظمة الاعلام الالي؛

__ مركز الاتصال بين المديرية الولائية والجهوية

__ مكلف بالمهام لدى المدير؛

__ مكلف بالاتصال؛

__ مهندس الأمن الداخلي للمؤسسة؛

__ قسم تقنيات الغاز؛

__ قسم الموارد البشرية؛

__ قسم المالية والمحاسبة؛

__ مصلحة الرقابة والتدقيق؛

__ قسم إدارة الصفقات؛

__ مصلحة الوسائل العامة.

ومن أهم مهام المديرية الولائية للتوزيع ما يلي:

__ المساهمة في سير سياسة المديرية العامة للتوزيع وسط، مجال: الخدمات المقدمة، تعظيم

المبيعات، تحصيل الديون؛

__ تطبيق السياسة التجارية للشركة على أكمل وجه؛

- _ توفير كل الشروط الملائمة للتكفل بطلبات الزبائن في المواعيد المحددة وبالتكاليف المحددة أيضا وإرشادهم وتوعيتهم؛
- _ ضمان التسيير المحكم لشبكات الكهرباء والغاز، وتطويرها، ومختلف عمليات الصيانة بها؛
- _ وضع برامج الأشغال، وضمان تنفيذها؛
- _ تسيير الموارد البشرية، وتوفيرهم بكل الإمكانيات المادية الضرورية لسير مهامهم؛
- _ ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، التي لها علاقة بالتوزيع، وتوعية المواطنين بالقواعد الأمنية الضرورية.

دراسة أهم أقسام المديريات سنحاول التطرق بشكل مختصر إلى أهم نشاط بعض الأقسام، والمصالح التابعة لمديريات التوزيع، على مستوى كل ولاية

1. قسم إستغلال الكهرباء (D.T.E):

تتمثل مهمة القسم استغلال للكهرباء، بمديرية التوزيع، في ضمان استمرارية، وجودة الخدمات، وتشغيل وصيانة شبكات الكهرباء وفق الدليل الفني، ومتطلبات السلامة، وفق ما يلي:

ويهتم هذا القسم بما يلي:

- إعداد برامج، ومقاسات التوتر المنخفض، والمتوسط، ومتابعتها؛
- إعداد برامج صيانة الشبكة الكهربائية، ومتابعتها؛
- تحليل المعطيات الإحصائية، وتحديث الخرائط الخاصة بالشبكة؛
- ضمان تسيير المحولات؛

- إعداد برنامج التجهيز السنوي، وعلى المدى القصير؛
- التدخل في حالة وجود عطب، أو خطر، في الشبكة، وإصلاحه؛
- متابعة المصالح التقنية للكهرباء التابعة للمديرية؛
- ضمان جودة واستمرارية الخدمة؛
- التأكد من التشخيص السليم للشبكات، وتطوير برنامج الصيانة الدورية والدائمة؛
- اقتراح إجراءات تحديث التجهيزات، من اقتناء معدات جديدة، وإعادة التأهيل، وفق التكنولوجيات الجديدة في المجال؛

2. قسم إستغلال الغاز (D.T.G)

- تتمثل مهمة القسم الفني للغاز في قسم التوزيع في ضمان استمرارية وجودة الخدمة وكذلك تشغيل شبكات الغاز، وفقاً للدليل الفني، وشروط السلامة المطلوبة. على النحو التالي:
- ضمان جودة واستمرارية الخدمة؛
 - التأكد من تشخيص الشبكات، وتطوير برنامج الصيانة؛
 - التدخل في حالة الاعطاب في الشبكة على كامل تراب الولاية؛
 - اقتراح إجراءات التحديث للتجهيزات، من اقتناء معدات، جديدة وإعادة التأهيل، وفق التكنولوجيات الجديدة في المجال؛
 - ضمان تسيير الشبكة الغازية، ومراقبتها، وتطويرها وإعداد برامج الصيانة؛
 - متابعة المقاسات دورياً، وتحليل الأخطار؛
 - تسيير العتاد الغازي على مستوى المديرية؛
 - إعداد وتحليل المعطيات الإحصائية اللازمة، ووضع مخططات الحماية العامة، وتحليل النتائج؛
 - إعداد مخططات قنوات الغاز وتحديثها.

3. قسم الدراسات وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز (D.E.E.T):

يتكون القسم من (مصلحة الدراسات وأشغال الغاز، تسيير الإستثمار، مصلحة الدراسات وأشغال

الكهرباء، شعبة تسيير برامج الدولة) ويقوم القسم بما يلي:

- وضع برنامج إنجاز الأشغال والتحكم فيها؛
- تجمع الملفات التقنية للأشغال المبرمجة للإنجاز؛
- تنظيم فتح الورشات للمؤسسات المنجزة، ومراقبتها، من حيث النوعية، والأجال، طبقا لمخطط الإنجاز؛
- المصادقة على الكشف الكمية، وإنجاز تقارير الأشغال؛
- تسيير الاعتمادات المالية الموجهة للمديرية، من الجانب التقني؛
- إعداد التقرير العام النهائي (D.G.D)؛
- وضع برامج الاستثمار على المدى القصير والمتوسط، طبقا لتوجيهات المديرية المركزية، وبالتنسيق مع المصالح
- التقنية؛
- الحرص على استعمال التقنيات، والعتاد الحديث في الإنجاز؛
- ضمان الامتثال للمعايير الفنية، ومعايير السلامة؛
- إبلاغ رئيس القسم عن أي خلل تم ملاحظته على المواد، أو المعدات المستعملة؛
- تنسيق بين نشاط مختلف الشركات المشرفة عن العمل؛
- تحليل تقارير الموقع؛
- ضمان تمثيل مدير المشروع مع السلطات المحلية؛
- معالجة الشكاوى المتعلقة بالإنجازات.

4. قسم العلاقات التجارية (D.R.C) :

- يتكون القسم من (مصلحة تنمية المبيعات، مصلحة التقنيات التجارية، مصلحة التغطية والتحصيل، مصلحة الحسابات الكبرى)، ويتولى القسم ضمان مهام المجالات التالية:
- احترام إجراءات توصيل لزيائن الجدد، وأشغال الخدمات المعروضة، بما في ذلك عقود الأشغال، وطلبات الزيائن، إلى غاية وضعهم بالخدمة؛
 - إعداد عقود المشتركين من التوتر والضغط المتوسطين والمنخفضين؛
 - تسيير المشتركين ذوي التوتر والضغط المنخفضين، من خلال عملية التعداد، والفوترة، والتحصيل؛
 - تسيير حسابات الزيائن بما ذلك الجرد؛
 - فترة مختلف الخدمات؛
 - القيام بالتحريات حول الزيائن؛
 - إعداد فواتير الإيصالات الخاصة بتوصيل الزيائن الجدد؛
 - متابعة وتحليل ديون الزيائن حساب بحساب؛

5. قسم الإدارة والصفقات (D.A.M):

- يتكون القسم من المصالح التالية (مصلحة الإستثمار وتسيير المنشآت، مصلحة الاستثمار وتسيير برنامج الذاتي والزيائن، مصلحة الاستثمار وتسيير برنامج الدولة) ومن بين مهامه:
- طرح الصفقات المتعلقة ببرامج الاستثمار الخاصة بالشركة، أو ببرامج الدولة؛
 - إعداد الصفقات (Commande /Marche)، وتحرير الأمر بتحصيل الفواتير للمؤسسات ؛
 - تنسيق بين قسم الدراسات التنفيذية للكهرباء والغاز، وقسم المالية والمحاسبة؛
 - إستقبال فواتير المؤسسات المنجزة للأشغال.

6. قسم تخطيط الكهرباء والغاز (D.P.E.G)

تختص مهام إدارة تخطيط شبكة الكهرباء في مايلي:

- وضع خطط قصيرة ومتوسطة المدى، بناءً على قرارات اللجان المختلفة، والتأكد من تنفيذها؛
- وضع المخطط العام لإدارة التوزيع، بالإضافة إلى دراسة أهم المخططات للمناطق الحضرية؛
- إنشاء قاعدة بيانات لأغراض الدراسات (مراقبة الاستهلاك، التطوير، التوسع.... إلخ)؛
- ضمان الامتثال للخطط الرئيسية، وخطة تطوير الشبكة، من خلال التحقق من صحة نقاط الاتصال بالشبكة.

7. قسم الموارد البشرية (D.R.H)

يعتبر قسم الموارد البشرية المسؤول عن كل ما يتعلق بالموارد البشري في المؤسسة ومن أهم

مهامه ما يلي:

- تعزيز المهارات البشرية الموجودة وتطوير الأنشطة الجديدة المتعلقة بالنشاط البشري؛
- تطبيق نظام الإدارة المعتمد من قبل الشركة على الخطة التشغيلية؛
- التأكد من المطابقة بين المارد البشرية الحالية (المهارات والإمكانيات) وتطور الأنشطة؛
- السهر على تحسين العلاقات الاجتماعية والمهنية وظروف العمل؛
- تنسيق أنشطة الموظفين المختلفة، داخل إدارة المؤسسة، ولا سيما التوظيف، والاستقبال / التكامل، والترقية، والنقل... إلخ

8. مصلحة الرقابة والتدقيق (S.C.A):

يطلق عليها كذلك مصلحة التفتيش والرقابة والتدقيق تعمل هذه المصلحة بصفة مباشرة وتحت وصاية مدير المدير، ومن أهم مهامها ما يلي:

- الرقابية على الأعمال التي تقوم بها الهياكل المختلفة للمؤسسة، من حيث الالتزام بالأنظمة، والإجراءات المعمول بها؛
- مراقبة تنفيذ المهام، من حيث الامتثال لقواعد، وإجراءات المختلفة للمشتريات، وإدارة العقود؛
- توزيع وإعلام الهياكل بجميع النصوص القانونية واللوائح (ملاحظات، إجراءات، كتيبات، لوائح داخلية... الخ؛

المبحث الثاني: دراسة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ومعالجتها المحاسبية لشركة توزيع الكهرباء والغاز -غرداية-

بعد فحص وتحليل المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية الخاصة بشركة توزيع الكهرباء والغاز، والاطلاع على مختلف الوثائق الإدارية والمالية والقانونية ذات الصلة إضافة إلى متابعة القرارات التنظيمية والتغيرات التي طرأت خلال الفترة الممتدة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ المصادقة عليها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمعطيات التي تبين أثر هذه الأحداث على المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة، شمل هذا التحليل دراسة العقود والالتزامات الجارية، إضافة إلى تقييم النزاعات أو المخاطر المحتملة والتأكد من مدى انعكاسها بشكل سليم وملائم ضمن القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها.

المطلب الأول: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز

قامت مصلحة المالية والمحاسبة لشركة توزيع الكهرباء والغاز بإعداد مسودة القوائم المالية لسنة 2021 بتاريخ 09 مارس 2023، وتم المصادقة على هذه القوائم في 20 أبريل 2023 وخلال الفترة الممتدة من 2022/12/31 إلى غاية 2023/04/20 تحصلت مصلحة المالية والمحاسبة على المعلومات التالية التي تمثل أحداثا لاحقة لتاريخ الميزانية.

الفرع الأول: عرض الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

وكانت الأحداث اللاحقة على النحو التالي:

1- بتاريخ 2022/11/13 صدر حكم قضائي لصالح المؤسسة بإدانة المتهم بجنحة إنجاز أشغال بناء دون رخصة طبقا لنصوص المادة 76 و 77 من قانون التهيئة العمران، وعقابا له حكم عليه خمسون ألف دينار (50.000.00) دينار جزائري غرامة مالية نافذة.

_ كما تم تحميل المدان بمدفع المصاريف القضائية المقدرة بثمانمائة دينار جزائري (800دج).

2- بتاريخ 2022/12/28 صدر حكم قضائي لصالح المؤسسة بإدانة المتهم بمخالفة المراسيم والقرارات الإدارية المنصوص والمعاقب عليها بنص المادة 459 من قانون العقوبات وعقابا له حكم عليه بخمسة آلاف دينار جزائري (5000دج) غرامة مالية نافذة.

_ ألزم المتهم المدان بأن يدفع للطرف المدني تعويضا ماليا قدره عشرة آلاف دينار جزائري (10.000دج) ؛

_ تحميل المحكوم عليه المصاريف القضائية المقدرة بألف وخمسمائة دينار جزائري (1.500 دج).

3- بتاريخ 2022/12/04 صدور حكم قضائي لصالح المؤسسة بإدانة المتهم بمخالفة المراسيم والقرارات الإدارية المنصوص والمعاقب عليها بنص المادة 459 من قانون العقوبات وعقابا له حكم عليه بعشرة آلاف دينار جزائري (10.000 دج) غرامة مالية.

_ تحميل المحكوم عليه المصاريف القضائية المقدرة بخمسمائة دينار جزائري (5000 دج) 4- بتاريخ 2022/10/10 صدور حكم قضائي لصالح المؤسسة بإدانة المتهم بمخالفة المراسيم والقرارات الإدارية المنصوص والمعاقب عليها بنص المادة 459 من قانون العقوبات وعقابا له حكم عليه بخمسة آلاف دينار جزائري (5.000 دج) غرامة مالية نافذة.

_ الزام المتهم المدان بأن يدفع للطرف المدني تعويضا مالية قدره 10.000 دج ؛
_ تحميل المحكوم عليه المصاريف القضائية بـ 1.500 دج.

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز

بعد دراسة الأحداث اللاحقة لتاريخ ميزانية المؤسسة تبين أن محاسب المؤسسة لم يقر بالاعتراف بها ولم يدرجها ضمن ميزانية 2022، وعليه وجب تسجيل القيود التالية:

1- التسجيل المحاسبي للعملية الأولى

تاريخ الحدث	رقم الحساب	البيان	المدين (دج)	الدائن (دج)
/11/13 2022	418	الزبائن - المنتجات التي لم تعد فوائدها بعد	50.800.00	
	755	عناصر غير العادي - منتجات -		50.000.00
	63	مصاريف قضائية		800.00
		المجموع	50.800.00	50.800.00

2- التسجيل المحاسبي للعملية الثانية

تاريخ الحدث	رقم الحساب	البيان	المدين (دج)	الدائن (دج)
/12/28 2022	418	الزبائن - المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد	16.500.00	5.000.00
	755	عناصر غير العادية - منتجات -		10.000.00
	63	مصاريف قضائية		1.500.00
	44	الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات المرتبطة بها		
		المجموع	16.500.00	16.500.00

3- التسجيل المحاسبي للعملية الثالثة

تاريخ الحدث	رقم الحساب	البيان	المدين (دج)	الدائن (دج)
/12/04 2022	418	الزبائن - المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد	15.000.00	10.000.00
	755	عناصر غير العادية - منتجات -		5.000.00
	63	مصاريف قضائية		
		المجموع	15.000.00	15.000.00

4- التسجيل المحاسبي للعملية الرابعة

تاريخ الحدث	رقم الحساب	البيان	المدين (دج)	الدائن (دج)
/10/10 2022	418	الزبائن - المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد	16.500.00	
	755	عناصر غير العادية - منتجات -		5.000.00
	63	مصاريف قضائية		10.000.00
	44	الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات المرتبطة بها		1.500.00
		المجموع	16.500.00	16.500.00

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة بعد الاعتراف بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

بعد معالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وتسجيلها محاسبيا في دفاتر الشركة، وجب تعديل الميزانية المالية وحساب النتائج، مع الإفصاح عنها ضمن ملحق القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها.

الفرع الأول: عرض الميزانية الختامية لسنة 2022

إن معالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية تستوجب تعديل بعض العناصر القوائم المالية بعد الاعتراف المحاسبي بهذه الأحداث، مما يؤدي إلى تغيير بعض حسابات الميزانية وحسابات النتائج الخاصة بالشركة مع ضرورة توضيح ذلك في ملحق القوائم المالية.

الجدول رقم (2-2): الميزانية (أصول) بعد التعديل

الأصول	المبالغ الخام	الاهتلاكات	الصافي النهائي
أصول غير جارية			
الأصول المعنوية			
البرمجيات المعلوماتية وما شابهها	4272857.25	2848571.50	1424285.75
الأصول المادية			
أراضي	3308560.03		3308560.03
تهيئة وتجهيزات الأراضي	16496140.52	9040095.28	7456045.24
المباني والمنشآت	746365955.35	257127019.38	489238935.97
التركيبات التقنية، المعدات والأدوات	24003174358.40	11118825133.06	12884349225.34

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية لتأثير عدم الإفصاح المحاسبي على القيمة السوقية لشركة سونلغاز -غرداية-

1316980924.90	1316980.924.90	2688309445.30	أصول مادية أخرى
18581353566.01	12704821744.12	31286175310.13	إجمالي الأصول غير جارية
			أصول جارية
2055782.26		2055782.26	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
812975577.72	222132095.12	8325107672.84	الزبائن
2081759478.06	1327237.59	2083086715.65	مدينون آخرون
283555213.68		283555213.68	الضرائب
273739681.67	4572813.73	278312495.40	نقديات
10744085733.39	228032146.44	10972117879.83	مجموع أصول جارية
29325439299.40	12932853890.56	42258293189.96	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطاب بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (2-3): الميزانية (خصوم) بعد التعديل

المبالغ	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
	فرق إعادة التقييم
11897612783.37	ربط الحساب
11897612783.37	إجمالي حقوق الملكية
	خصوم غير جارية
42120701.68	القروض والديون المالية
3602172439.30	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
3644293140.98	مجموع خصوم غير جارية
1208647002.72	الموردين
870995721.10	الضرائب
	ديون شركات
11703890651.23	ديون أخرى
	التزامات نقدية
1378533375.05	مجموع خصوم جارية
29325439299.40	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطاب بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثاني: عرض جدول التدفقات النقدية (طريقة المباشرة)

جدول التدفقات النقدية (طريقة المباشرة) لسنة 2022

المبلغ	البيان
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
1265221323.94	المقبوضات النقدية من العملاء
1311489335.62	إيصالات أخرى
273932.484.35	المبالغ المدفوعة للموردين والموظفين
564135133.90	صرفيات أخرى
543234.78	الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة
92796516.50	الضرائب الأخرى المدفوعة
1645303290.03	التدفق النقدي قبل البنود غير العادية
	عناصر غير عادية
	التدفق النقدي المتعلق بالبنود غير العادية
1645303290.03	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
2127641090.02	المدفوعات المتعلقة باقتناء الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة
	المتحصلات النقدية من عمليات بيع الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة
	المصروفات المتعلقة باقتناء الأصول المالية
	المتحصلات النقدية من بيع الأصول المالية
	إعانات الاستثمار
	توزيع الأرباح وحصة الأرباح المستلمة
	المنتجات المالية الأخرى
-2127641090.02	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
	صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل
	المتحصلات النقدية بعد إصدار الأسهم
	توزيعات الأرباح وغيرها من التوزيعات

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية لتأثير عدم الإفصاح المحاسبي على القيمة السوقية لشركة سونلغاز -غرداية-

	المقبوضات النقدية من القروض
	سداد القروض أو الديون المماثلة الأخرى
	إعانات التشغيل
	الإيرادات النقدية من الخزينة
	تحويل الأموال إلى الخزينة
494129631.06	إيصالات نقدية بين الوحدات
6633789906.86	المدفوعات بين الوحدات
-1692493595.80	صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل
96.00	التبائنات الناتجة عن أخطاء محاسبية
-2174831299.79	التغير في التدفق النقدي للفترة
101885963.64	النقد وما يعادله في بداية السنة المالية
278312495.40	النقد وما يعادله في نهاية السنة المالية
176426531.76	التغير في التدفق النقدي للفترة

المصدر: من إعداد الطاب بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

خلاصة الفصل:

تعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات المالية، لما تتميز به من شفافية ومصداقية إذ تساهم في تزويد مختلف مستخدمي المعلومات المالية بالبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتزداد فعالية هذه المعلومات وجودتها من خلال تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة IAS10 المعلق بالأحداث اللاحقة، والذي يهدف إلى ضمان تعديل القوائم المالية والإفصاح عن الأحداث الجوهرية بما يجعلها أكثر دقة وملاءمة

ووضوحا

لمستخدميها.

الخلاصة

خاتمة

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة الموسومة بـ “تأثير عدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القيمة السوقية للمؤسسة”، يتضح أن الإفصاح المحاسبي لا يقتصر على كونه إجراءً شكلياً، بل يمثل عنصراً أساسياً في تعزيز الشفافية والمصدقية داخل الأسواق المالية. فالأحداث اللاحقة، بما تحمله من معلومات قد تؤثر بصورة مباشرة على المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، تُعد من المعطيات الجوهرية التي يعتمد عليها المستثمرون وأصحاب المصالح في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية.

وقد بينت الدراسة أن عدم الإفصاح عن هذه الأحداث يؤدي إلى خلق فجوة معلوماتية بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على ثقة المستثمرين ويؤثر في القيمة السوقية للمؤسسة، سواء من خلال تراجع أسعار الأسهم أو زيادة درجة المخاطر وعدم التأكد في السوق. كما أن الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي يسهم في تحسين جودة التقارير المالية، ويعزز كفاءة السوق وقدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات وتحقيق الاستقرار المالي.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، تبرز ضرورة اهتمام المؤسسات بتطوير نظم الإفصاح والرقابة الداخلية، مع الحرص على التطبيق السليم للمعايير المحاسبية المتعلقة بالأحداث اللاحقة، بما يضمن تقديم معلومات دقيقة وملائمة في الوقت المناسب. كما توصي الدراسة بضرورة تعزيز دور الهيئات الرقابية والمراجعين الخارجيين في متابعة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح الكامل، لما لذلك من أثر إيجابي في حماية مصالح المستثمرين ودعم القيمة السوقية للمؤسسة على المدى الطويل.

أولاً: النتائج العامة

- الإفصاح المحاسبي عن الأحداث اللاحقة يعد من العوامل الأساسية التي تعزز جودة المعلومات المالية ورفع مستوى الشفافية داخل المؤسسة؛
- الإفصاح الملائم في الوقت المناسب عن الأحداث اللاحقة يساهم في تحسين ثقة المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي، مما ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية؛
- يساهم الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بالأحداث اللاحقة في تعزيز مصداقية التقارير المالية وتحقيق قدر أكبر من الحوكمة والشفافية؛
- يساعد الإفصاح المحاسبي للأحداث اللاحقة في تقليص عدم تماثل المعلومات بين إدارة المؤسسة والأطراف الخارجية، خاصة المستثمرين والدائنين؛
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لا يقتصر على كونه التزاماً محاسبياً فقط، بل يعتبر أداة استراتيجية لدعم استقرار المؤسسة وتعزيز مكانتها السوقية.

خاتمة

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

- تحققت الفرضية الأولى التي تنص على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق المعايير المحاسبية تكون أكثر دقة وشفافية، حيث أظهرت الدراسة أن الإفصاح عن الأحداث اللاحقة يساهم في تحسين ودة المعلومات المالية ويزيد من موثوقيتها لدى مستخدمي القوائم المالية؛
- تحققت الفرضية الثانية والمتمثلة في أن الإفصاح المحاسبي يعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، إذ تبين أن الإفصاح عن الأحداث اللاحقة يساعد المستثمرين والأطراف ذات العلاقة على اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشادة، كما ينعكس إيجابا على القيمة السوقية للمؤسسة؛
- تحققت الفرضية الثالثة جزئيا، حيث تبين أن الجزائر تبنت المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF)، غير أن التطبيق العملي داخل المؤسسة لا يزال يواجه بعض الصعوبات المتعلقة بضعف التكوين ونقص الخبرة في مجال الإفصاح المحاسبي عن الأحداث اللاحقة.

ثالثا: الاقتراحات

- تعزيز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأحداث اللاحقة والإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة؛
- الاهتمام بتوقيت الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتفادي تضليل المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي؛
- تطوير الأنظمة الرقابية والتشريعات التي يلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية اللاحقة؛
- تعزيز استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات المحاسبية لتسهيل سرعة ودقة الإفصاح المالي؛
- العمل على ربط الإفصاح المحاسبي بمؤشرات الأداء والقيمة السوقية للمؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية أكبر.

رابعا: الآفاق

- أثر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة على شفافية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية؛
- دور الحوكمة والتدقيق الداخلي في تحسين الإفصاح عن الأحداث اللاحقة؛
- أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في الأسواق المالية؛
- العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وتقلبات أسعار الأسهم في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- 1الخضر علاوي، معايير المحاسبية الدولية IAS,IFRS ، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011
- ابراهيم الجرزاوي، عامر الجناي، أساسيات النظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- أحمد الحي مرعي، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 2004.
- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والحباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل النظرية المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- سمير محمد الشاهد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسب الدولية، اتحاد المصارف العربية، عمان، 2000.
- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- علي يوسف، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين سوريا، 2009.
- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر مصر، 2005.
- يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبية الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.

قائمة المراجع

البحوث الجامعية:

أطروحات دكتوراه:

- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
- محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلي الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- هوارى سويسى، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

مذكرات:

- رضا لامية، بحري سعيد، دور الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في تفعيل الإفصاح المحاسبي _ دراسة حالة مؤسسة "السلام الكترونيكس" _ مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة ألكلي محند أولحاج، جامعة البويرة، 2019/2018.
- رمضان مريزيق، تأثير نسب الربحية ونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسة المسعرة، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهاد ماستر أكاديمي، تخصص مالية محاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014./2013
- العمري محمد سفيان، أمجكوح بلال، تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية في إطار المعيار المحاسبي الدولي العاشر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة تدقيق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2025./2024

قائمة المراجع

مقالات علمية:

- زاوية رشيدة، بلعور سعيدة، دور الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في ضمان كفاءة الأسواق المالية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.
- عباس حميدي، آثار عدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، 2009.
- عليش فطيمة، سالم رشيد، دراس تحليلية لتطور حجم التداول والقيم السوقية للأسهم في الاسواق المالية العربية (السعودية، مصر) خلال الفترة (2007-2016)، المحجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الخامس، العدد 10، جامعة المدية، الجزائر، سبتمبر 2018.
- عامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، ISSN-2572-0066، العدد الرابع سبتمبر 2018.

المراجع باللغة الأجنبية:

- . N.I.Abu- baker, ad N.M.Abdel karim, Corporate Social Responsibility and Accountability As a Comprehensive Approach for Developing Reporting and Disclosure Practices in Jordan, Assistant Professors of Accounting, An-najah Naional University, Nabuls, Palesine, 10/12/1997.
- Kayed Abdllah Mahmoud AL-attar And ethor, The Impact of the Events Subsequent to the Date of the Balance Sheet on Position and Actios of the Independent External Auditor, Reserch Jornal of Finance and ccounting, vol 7, no,2, Isra niversity, Amman – Jordan, 2016.
- Khaldoon Al- Htaybat, Financial Disclosure Practices: Theoretical Foundation, and an Empirical Investigation on Jordanian Printed and Internet, Thesis Submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Faculty of law, Arts Social Sciences School of Management, University of Southampton, 2005.
- Mlgorzata Szulc, Pawel Zienik, The disclosure of events after the reporting period, The example of listed compnies from selected European countries, Theoretical Accounting, Association of Accountants , nr 109, Cracow University of Economics, Poland.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: الميزانية (أصول)

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD GHARDAIA

DATE 46133.595474536996

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 272 857,25	2 848 571,50	1 424 285,75	1 424 285,75
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 308 560,03		3 308 560,03	3 308 560,03
Agencements et aménagements de terrains		16 496 140,52	9 040 095,28	7 456 045,24	7 817 748,45
Constructions (Batiments et ouvrages)		746 365 955,35	257 127 019,38	489 238 935,97	362 642 687,55
Installations techniques, matériel et outillage		24 003 174 358,40	11 118 825 133,06	12 884 349 225,34	13 208 420 637,00
Autres immobilisations corporelles		2 688 309 445,30	1 316 980 924,90	1 371 328 520,40	1 402 505 937,82
Immobilisations en cours		3 824 247 993,28		3 824 247 993,28	2 441 903 314,32
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00		0,00	300 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		31 286 175 310,13	12 704 821 744,12	18 581 353 566,01	17 428 323 170,92
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 055 782,26	0,00	2 055 782,26	1 219 589,52
Créances et emplois assimilés					
Clients		8 325 107 672,84	222 132 095,12	8 102 975 577,72	3 387 384 784,67
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		2 083 086 715,65	1 327 237,59	2 081 759 478,06	1 361 992 708,63
Impôts		283 555 213,68		283 555 213,68	69 467 264,67
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					

قائمة الملاحق

Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		278 312 495,40	4 572 813,73	273 739 681,67	95 933 329,13
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		10 972 117 879,83	228 032 146,44	10 744 085 733,39	4 915 997 676,62
TOTAL GENERAL ACTIF		42 258 293 189,96	12 932 853 890,56	29 325 439 299,40	22 344 320 847,54

46133.0

1

الملحق رقم 1: الميزانية (خصوم)

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD GHARDAIA

DATE 46133.59627314797

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	160 198 203,19
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	14 184 219,78
compte de liaison**		11 897 612 783,37	11 978 799 381,42
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 897 612 783,37	12 153 181 804,39
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		42 120 701,68	40 858 799,45
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 602 172 439,30	3 342 559 156,65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 644 293 140,98	3 383 417 956,10
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 208 647 002,72	1 005 293 801,61
Impôts		870 995 721,10	206 361 362,01
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00

قائمة الملاحق

Autres dettes		11 703 890 651,23	5 596 065 923,43
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		13 783 533 375,05	6 807 721 087,05
TOTAL GENERAL PASSIF		29 325 439 299,40	22 344 320 847,54

46133.0

1

الملحق رقم 3: جدول تدفقات الخزينة

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD GHARDAIA

DATE 46133.59944444429

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2022	2021
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 265 221 323,94	2 522 573 591,08
Autres encaissements		1 311 489 335,62	21 154 789,31
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		273 932 484,35	369 572 559,49
Autres décaissements		564 135 133,90	308 642 423,06
Intérêts et autres frais financiers payés		543 234,78	777 726,56
Autres impôts payés		92 796 516,50	99 276 488,50
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 645 303 290,03	1 765 459 182,78
Éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		1 645 303 290,03	1 765 459 182,78
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 127 641 090,02	1 854 621 608,80
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			

قائمة الملاحق

Autres produits financiers encaissés		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 127 641 090,02	- 1 854 621 608,80
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		4 941 296 311,06	2 543 187 000,48
inter-unité décaissements		6 633 789 906,86	4 600 529 518,69
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 1 692 493 595,80	- 2 057 342 518,21
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		96,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 2 174 831 299,79	- 2 146 504 944,23
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		101 885 963,64	453 460 858,88
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		278 312 495,40	101 885 963,64
Variation de trésorerie de la période		176 426 531,76	- 351 574 895,24

46133.0

1

